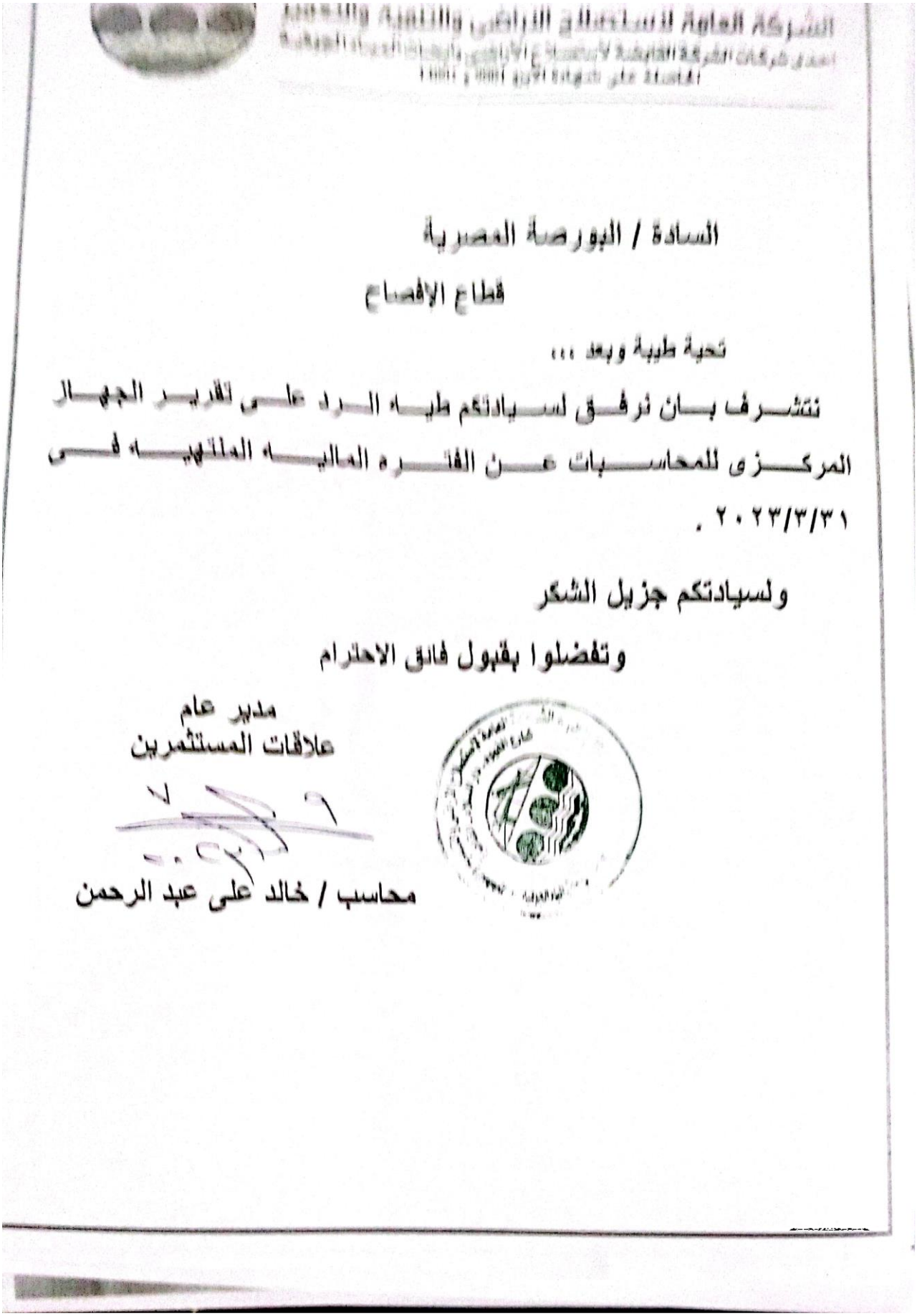

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفتره الماليه المنتهيه فى ٢٠٢٣/٣/٣١ .

ولسيادتكم جزيل الشكر

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير عام
علاقات المستثمرين

محاسب / خالد على عبد الرحمن

الرد على تقرير الفحص المحدود

للقوائم المالية الدورية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي
والتنمية والتعميرفي 2023 /3/31

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في 2023/3/31 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية (المساهمين) والتدفقات النقدية المتعلقة به عن التسعةأشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الاخرى، وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية والعرض الواضح والعادل لها طبقاً للنظام المحاسبي الموحد الصادر بقرار رقم (204) لسنة 2021 "بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وتعديلاته" لمعايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل لها، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية في ضوء فحصنا المحدود.

وقد قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية مع أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية , وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية , وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة , وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفي ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من إدارة الشركة فقد تلاحظ ما يلي: -

- **أظهرت القوائم المالية في 2023/3/31 أصول ثابتة(بالصافي)** بنحو 15.160 مليون جنيه
- وقد قامت الشركة بحساب الإهلاك بنفس المعدلات والأسس المطبقة في السنوات السابقة وقد تبين بشأنها ما يلي: -

1- لم تقم الشركة بحصر شامل للأراضي والمباني المملوكة لها فى2023/3/31وتحديد المساحة والموقع بالتفصيل ومعاينة العقارات مع اظهار أي مخالفات او اضرار قد تؤثر على سلامتها وتحديد غير المستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار اية فروق الامر الذي يؤثر على سلامة تقييم تلك الأصول في 2023/3/31 حيث قامت الشركة بموافاتنا ببيان بالأراضي والوحدات السكنية المملوكة للشركة فقط.

كما لم تقم الشركة بإجراء الرفع المساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ تكلفتها في 2023/3/31 نحو 8.722 مليون جنيه تتمثل في نحو 5.167 مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة ، نحو 1.399 مليون جنيه بحساب أراضي فضاء بغرض البيع ، 2.156 مليون جنيه بحساب ارضى مستصلحة بغرض البيع الامر الذى لا يمكننا معه التحقق من

صحة قيمتها خاصة في ظل وجود العديد من التعديات على أراضي الشركة لاسيما منطقة سهل الطينة بمحافظة شمال سيناء والتي تصل فيها قيمة التعديات إلى أكثر من 100 % تقريبا من مساحة الأرض المملوكة للشركة في تلك المنطقة.

يتعين حصر وجرد كافة الأراضي والعقارات المملوكة للشركة وإجراء الرفع المساحي واستخراج شهادة التسجيل العيني والعقاري لها وتحديد غير المستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار أية فروق والإفادة إحكاما للرقابة على تلك الأصول وضمان لسلامة تقييمها.

الرد :-

مرفق لسيادتكم بيان بالاراضى والوحدات السكنية المملوكة للشركة حتى تاريخه طبقاً للبيانات الموجودة بالقطاع التجارى اما بالنسبة للحصر والرفع المساحى للاراضى المملوكة للشركة فانه يتم حالياً رفع المساحة لها وسوف يتم ادراجها ضمن محاضر الجرد فى 2022/6/30 0

2- لم تقم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية في 2023/3/31 عن مدى وجود أيه قيود على ملكيتها للأصول الثابتة وكذا لم تقم بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان لأي التزامات على الشركة بالمخالفة للفقرة (74 -أ) من المعيار المحاسبي المصري رقم 10- الأصول الثابتة واهلاكاتها- على الرغم من وجود عدد كبير من المعدات الثقيلة (حفارات – لوادر – كراكات – سيارات- بلدوزرات – ... الخ) مملوكة للشركة ومحجوز عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية متوقفة ومشونة بالعراء منذ عدة سنوات معظمها في حالة سيئة جدا (هراس انجرسول) مما يعرضها للصدأ والتلف نتيجة العوامل الجوية بلغت قيمتها السوقية المقدرة وقت الحجز نحو 121 مليون جنيه .

يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة لرفع الحجز على تلك المعدات ودراسة مدى الاستفادة منها أو التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة حتى لا تمثل أموال مستثمرة معطلة خاصة في ضوء سوء حالة معظمها.

الرد :-

بيان بالمعدات المملوكة للشركة ومحجوز عليها كالاتى :-

1 - موتور اسكريبر 623 شاسية 290 2- موتور اسكريبر 623 شاسية 293

3 - موتور اسكريبر 623 شاسية 323 4- موتور اسكريبر 623 شاسية 780

5 - دمبر فولفو 35A شاسية 1931 6 - دمبر فولفو 35A شاسية 1925

7 - دمبر فولفو 35A شاسية 2623 8 - دمبر فولفو A35 شاسية 1927

9 - حفارة يوكلان 888 شاسية 122586 10 -حفارة يوكلان 888 شاسية 122585

11 - حفارة يوكلان 888 شاسية 122587 12 - حفارة هيتاشى EX200 69719

13 - حفارة هيتاشى EX200 69691 14 - حفارة كاتر بللر 320 شاسية 3070

15 - لودر فوركاوا 230 شاسية 3602 16 - هراس انجرسول شاسية 7843

17 - حفارة كوبيلكو 230 شاسية 3315 18 - لودر فوركاوا 230 شاسية 3599

19 - بلدوزر كاتر بللر D8N شاسية 1967 20ـ بلدوزر كوماتسو D155 شاسية 22494 21 - حفاره كاتربللر 320 شاسية 3104 22 - كاركه هيتاشى 125 شاسية 608 23 - كاركة هيتاشى 125 شاسية 609 24 - هراس دينباك شاسية 291b881

25 - هراس دينباك حافر غنم شاسية 752 26 - حفارة كاتر بللر 317 شاسية 436

27 - بلدوزر كاتر بللر D6D شاسية 3251 28 - موتور جريدر شامبيون 730 شاسية 22614 29 - سيارة تنك مياه مرسيدس شاسية 5322/5400

30 - مقطورة كساحة 2 اكس شاسية 2003/600/33/110
31 - مقطورة فرش 3 اكس شاسية 2/580/2001/98
32 - مقطورة كساحة 3 اكس شاسية 529/700/99/120
33 - مقطورة فرش 2 اكس شاسية 8/580/2002/98
34 - مقطورة سايلو اسمنت 60 طن شاسية 170/500/96/68
35 - مقطورة سايلو اسمنت 60 طن شاسية 145/500/96/68
36 - خلاطة سيفا 37 - سيارة خلاطة فورد شاسية 50723
38 - سيارة خلاطة فورد شاسية 50725 39 - سيارة نصر سطح شاسية 16564/15
40 - سيارة نصر تنك مياه شاسية 51/4686/10/53
41 - مقطورة تنك مياه س 32000 لتر 536/70/98/120
42 - لودر فولفو 220 شاسية 1295 43 - حفارة كاتربللر 320 شاسية 2998
44 - حفارة كاتر بللر 312 شاسية 218 45 - حفارة كاتربللر 317 شاسية465
46 - ماكينة رئيسيات بارث شاسية 9327 47 - حفارة كوبيلكو 135 شاسية 3447
48 - حفارة هيونداى شاسية 10244 49 - حفارة كاتر بللر 215 شاسية 1717
50 - سيارة فورد خلاطه شاسية 50721 51 - سيارة فيات 128 شاسية 5060700
52 - سيارة فيات 128 شاسية 5060886 53 - سيارة لادا شاسية 1538709
54 - سيارة فولفو ملاكى شاسية 1144061 55- ميكروباص ايسوزو شاسية7100047
56 - سيارة شيفورليه فردى شاسية 6211964
57 - سيارة شيفورلية فردى شاسية9394578

3- بلغت تكلفة الأصول الثابتة العاطلة وغير المستغلة (آلات ومعدات فقط)نحو 104.391 مليون جنيه من واقع البيان المقدم من الشركةوبلغت صافي قيمتها نحو 4.942مليون جنيه وقد أفادت الشركة بردها على أنه تم اصلاح عدد كبير من المعدات والآلات،معدات آخري تم تأجيرها للغير، وجارى اصلاح بعض الآلات والمعدات الأخرى وفرز وتصنيف الجزء الاخر للسير في بيعها.

يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول مع حصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة (وسائل نقل – مباني ...الخ) والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالحا لشركة.

الرد :-

اسباب تعطل الاصول الثابته من المعدات فهى اعطال تراكميه نظرا لعدم توافر السيولة اللازمة للاصلاح وقد تم سحب بعض من هذه المعدات العاطله واصلاحها وترحيلها االعمل بمناطق التنفيذ وجارى الان اصلاح بعض المعدات منها للاستفاده منها بمواقع التنفيذ (مرفق كشف حصر المعدات المملوكة للشركة وحالتها الفنيه) 0

- أظهرت القوائم المالية في 2023/3/31 استثمارات طويلة الاجل (استثمارات مالية متاحة للبيع) بنحو 1.5 مليون جنيه تتمثل في قيمة مساهمة الشركة بنسبة 15% من رأس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع 150 ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم 10جنيه) وقد تبين بشأنها: -

1- لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار خاصة في ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلة منه وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبيالمصري رقم (47) –الادوات المالية 5.5 - الاضمحلال-حيث لم تحصل على أي عائد على هذا الاستثمار

منذ عام 2016 خاصة في ظل تحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر متتالية أخرها عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والتي بلغت نحو 3.647 مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة بنحو 6.298 مليون جنيه.

يتعين اتخاذ ما يلزم في هذا الشأن وفقا لمتطلبات المعيار المشار إليه.

الرد:-

نحيط سيادنكم بان عملية البيع لم تتم مع المشترى لعدم جديتها وعدم الالتزام بسداد المبلغ المتفق علية ولذلك تم الغاء البيع وجارى البحث عن مشتريين اخرين وذلك طبقاً لخطاب الورد لنا من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى جنوب الوادى 0

- أظهرت القوائم المالية في 2023/3/31قيمة المخزون بنحو 11.577مليون جنيه(بمصر)و2.106 مليون جنيه (بليبيا) وقد تبين بشأنه ما يلي: -

1- بلغ رصيد المخزون الراكد نحو6.387 مليون جينه تمثل قيمة أصناف راكده مطلوب التخلص منها وبيعها لم يتم عليها اي حركة مخزنية منذ أكثر من خمسة سنوات وذلك طبقاً للبيان المقدم لنا من الشركة بتاريخ 2022/8/22 بخلاف المخزون المتواجد بفرع الشركة بدولة ليبيا والبالغ إجمالي قيمته نحو 2.106 مليون جنيه ليصبح إجمالي قيمة المخزون الراكد بنحو 8.493 مليون جنيه ونشير الى اتباع الشركة لمعالجه محاسبية غير صحيحة بتكوين مخصص هبوط أسعار مخزون راكد بنحو 4.021 مليون جنيه لمقابلة أصناف المخزون الراكد بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (2) المخزون والذي اوجبت الفقرة (9) منه بقياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما اقل.

يتعين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالأصناف الراكدة بما يحقق أقصى نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة اعادة قياس المخزون على اساس التكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضي به الفقرة رقم (9) من المعيار المحاسبي المشار إليه والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم 732 لسنة 2020 والافادة.

الرد :-

يرجى التفضل بالاحاطة انه بموجب القرارات السابق اصدارها ارقام 220 ،233 بتاريخ 9/7 ،2022/9/20 تم تحديد الاصناف الراكده بمخازن الشركة بالمركز الرئيسى والمناطق والتى ليست الشركة فى حاجة اليها وتم موافقة مجلس الادارة بالجلسة رقم 10 بتاريخ 2022/2/28 على بيع تلك الاصناف فى مزايدات محدوده / محلية لكل منطقة على حدى نظرا لتباعد المناطق على مستوى الجمهورية 0

وبناء على ذلك تم عمل مزايدات محدوده / محلية بالمركز الرئيسى ومناطق الشركة بتاريخ 2022/4/19 ، 2022/7/4، 2022/8/7 ، 2022/8/28، 2022/8/30 و2023/5/31 بخلاف اصدار اوامر بيع للاصناف المكهنة من الحديد والصاج والالومنيوم والاخشاب واورق الدشت وخلافه وذلك بعد الحصول على عروض عديده من المتعاملين فى مثل هذه الاصناف والترسية على الاعلى سعرا ليصبح اجمالى ماتم بيعه بعد موافقة مجلس الادارة بمبلغ اجمالى 2512684 جنيهاً علما بانه جارى البيع تباعا لكافة الاصناف وذلك بعد العرض على الجهات الفنيه المتخصصه لابداء الرأى الفنى النهائى فى الاصناف التى يتم عرضها للبيع وبعد تسعيرها بمعرفة لجنة التسعير المخصصه وفقا للضوابط المحدده لعملية البيع 0

2- تضمن المخزون في 2023/3/31 أصناف انتهت صلاحيتها وتتمثل في عدد 14070 لتر ليدكيو2cr مادة معالجة الخرسانة(عبارة عن عدد 67 برميل

*210 لتر) ، أصناف أخرى غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين عن كمية 1.950 طن بيتومين(كود 510600)، عدد 179 عرق خشبي أطوال مختلفة (كود 510540) لا تصلح للاستخدام حيث أن نسبة صلاحيتها أقل من 15% ، أصناف أخرى تضررت حالتها الفنية بسبب تعرضها للعوامل الجوية مثل كمية 350 م2 بولى ايثيلين عالي الكثافة (كود 500017) ، وذلك بمنطقة توشكى وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (4) بتاريخ 2022/11/8بتكهين تلك الأصناف وعرضها للبيع لكونها راكدة منذ فترة طويلة والمنطقة ليست في حاجه إليها عدا الصنف الخاص بمادة معالجة الخرسانة لوجود بلاغ في نيابة الأموال العامة بشأنها ودون إعادة قياس تكلفة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل طبقا لما ورد بالفقرة (9) من المعيار المحاسبي المصري رقم (2) -المخزون-.

يتصل بما تقدم تبين قيام الشركة بتخفيض المخزون خلال الأعوام السابقة (العام المالي 2018/2017) بقيمة بعض الأصناف التالفة والبالغة 527 ألف جنيه وتحميلها على حساب المصروفات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (48) بتاريخ 2016/11/2 دون تحديد المسئولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون، وقبل انتهاء التحقيقات حيث ان الموضوع كان محل تحقيق من قبل النيابة العامة.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه تحقيقات النيابة العامة بهذا الشأن واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص تلك الأصناف وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن لها مع إجراء التسويات اللازمة والالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن والإفادة.

الرد :-

نحيط علم سيادتكم بأنه تم احالة المسئولين فى حينه الى النيابة العامة بدار السلام والموضوع تحت يد النيابة العامة للتحقيق ومازال التحقيق جارى حتى تاريخه 0

ولقد تم موافقة مجلس الادارة بالجلسة رقم 4 بتاريخ 2022/11/8 على تكهين تلك الاصناف وعرضها للبيع نظرا لانها اصناف راكده منذ فترة طويلة والمنطقة ليست فى حاجة اليها عدا البند الخاص بمادة معالجة الخرسانه وذلك طبقا لرأى المستشار القانونى للشركة لوجود بلاغ فى نيابة الاموال العامة بشأنها ولم توافى الشركة بنتيجة التحقيقات حتى تاريخه وجارى العرض على الجهات الفنية المتخصصة لابداء الرأى الفنى فى باقى الارصدة بالمنطقة لعرضها للبيع فى حالة عدم الحاجة اليها 0

3- عدم إخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي بالمحاسبات بالقرار الإداري بشأن ما انتهى إليه التحقيق الإداري في واقعة العجز في أصناف مخزن الخامات (عدد 4 أصناف) بمنطقة الواحات البحرية والذي تم اكتشافه عند الجرد بالسطو عليها وسرقتها والتي قامت النيابة العامة بحفظ التحقيق فيها بتاريخ 2022/2/25 إلا أن التحقيق الإداري فيها انتهى إلى تحميل كل من محاسب المنطقة والمهندس المسؤول عنها مناصفة مع مقاول الحراسة بالقيمة الدفترية للأصناف المسروقة البالغة 9487 جنيها ومجازتهم بخصم 5 أيام من راتبهم الشهري بالمخالفة للبند (خامسا) من المادة رقم (5) من قانون

الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988 والتي أوجبت إخطاره بالواقعة والقرار الإداري الصادر بشأنها وكافة الأوراق خلال 30 يوما من تاريخ صدوره.

يتعين تحقيق ما تقدم ومراعاة الالتزام بأحكام القانون المشار إليه والإفادة.

الرد :-

نحيط سيادتكم علماً بأنه انتهى التحقيق الى التوصيات الاتية :-

أولا :ـ قيد الواقعة مخالفة ادارية طبقاً لنص المادة رقم 69 من القانون رقم 12 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية والمادة 137 من اللائحة الادارية الموحدو والمادة 29 من لائحة الجزاءات من اللائحة الادارية الموحدة المعتمدة بتاريخ 2022/5/24 ضد 0

1 ـ السيد/ عصام محمد جمال (محاسب أول) بخصم خمسة أيام من راتبه الشهرى بما يترتب على ذلك من اثار للاهمال والتراخى فى المحافظة على أموال وممتلكات الشركة وكذلك الاهمال والتراخى فى الابلاغ عن واقعة السرقة فور حدوثها للسلطة المختصة 0

2 ـ السيد / محمد عبدالفتاح محمد (مدير ادارة التنفيذ) بخصم خمسة أيام من راتبه الشهرى بما يترتب على ذلك من اثار للامتناع عن حضور التحقيقات الامر الذى يعد مخالفة تستوجب توقيع العقوبات التأديبية 0

ثانيا :ـ تحميل منطقة الواحات البحرية ومقاول الحراسة مناصفة قيمة الاصناف المسروقة بالسعر المسجل بدفاتر الشركة 0

وعلية وحسب الوارد فى كتابكم تم تسوية قيمة العجز فى أصناف مخزن الخامات بمنطقة الواحات البحرية عن طريق تنفيذ توصية تحقيقات الادارة القانونية وفق تكيفها القانونى للواقعة وما يترتب على هذا التكييف والتوصية بجبر الضرر الحاصل للشركة 0

4- عدم قيام الشركة بتقييم مخزون الخردة حيث ظهرت قيمته ضمن المخزون بصفر رغم أن محاضر الجرد الفعلي لمخازن الخردة بمناطق الشركة المختلفة أظهرت وجود أرصدة للعديد من الأصناف ترتب على ذلك عدم صحة المعالجة المحاسبية التي تتبعها الشركة عند بيع تلك الأصناف حيث يتم إدراج كامل القيمة البيعية لها ضمن الإيرادات المتنوعة حـ/أرباح بيع مخلفات دون قيام الشركة بتخفيض مخزون الخردة بالقيمة الدفترية لما تم بيعه رغم صرفها من مخزن الخردة بموجب اذون صرف وقد بلغت المبالغ المدرجة بحساب أرباح بيع مخلفات خلال الفترة من 2022/7/1 حتى 2023/3/31 نحو 634 ألف جنيه.

يتعين مراعاة تقييم مخزون الخردة بالقيمة التقديرية للأصناف خلال الفترة محسوبة على أساس صافي قيمتها البيعية وتخفيضه بالقيمة الدفترية للأصناف المباعة خلال الفترة مع مراعاة ملاحظاتنا الواردة في تقرير الجرد السنوي المبلغ للشركة في هذا الشأن.

الرد :-

نحيط علم سيادتكم بان مخزن الخردة بدون قيمة دفترية نظراً لان جميع اصناف مخزن الخردة قد سبق صرفها من مخازن الشركة المختلفة (قطع غيار ـ مهمات ـ خامات ـ أخرى) بموجب اذون صرف وقد تم تحميل قيمتها الدفترية على بند المصروف فى تاريخه وعليه تم ارتجاع جميع المخلفات الخردة الى مخزن الكهنة طبقاً للراى الفنى بعدم صلاحيتها للاستخدام مرة اخرى وبدون قيمة تقديرية وهذه هى السياسة المتبعة بالشركة فى هذا الشأن 0 وبناء عليه فى حالة صرفها سواء للاستفادة منها للتشغيل أو البيع يتم صرفها بدون قيمة دفترية 0

- أظهرت القوائم المالية قيمة أراضي فضاء بغرض البيع في 2023/3/31بنحو 1.399مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي: -

1- قامت الشركة برفع دعوى قضائية رقم 2464 لسنة 2022 بمحكمة جنوب القاهرة ضد السيد / يوسف أحمد رمضان مشترى أرض الشركة بمنطقة دار السلام بموجب جلسة

الممارسة المؤرخة بتاريخ 2018/10/3 بمبلغ 72.200 مليون جنيه لمساحة 9958 م^2(متر مربع)لامتناعه عن سداد غرامات التأخير بنحو 2 مليون جنيه نتيجة تأخره في سداد أقساط الأرض المشتراة (فرض الغرامة تم بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية في 2021/6/30) ونشير الى سابق قيام مجلس إدارة الشركة السابق بإعفاء المشترى المذكور من غرامة التأخير المستحقة على تأخره في سداد القسطين الخامس والسادس والبالغة 454645 جنيه كما لم تقم الشركة باحتساب غرامات التأخير المستحقة بواقع 15% على باقي الأقساط التي تأخر المشترى في سدادها للشركة حتى قيامه بالسداد في 2021/4 بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط ودون اخذ موافقة الجمعية العامة للشركة قبل اتخاذ قرار الاعفاء الامر الذى ترتب عليه اعفاء المشترى المذكور من غرامات تأخير يبلغ مجموع ما امكن حصره منها بنحو 2 مليون جنيه في الوقت الذى تعانى فيه الشركة من عجز شديد في السيولة النقدية وتحقيقها لخسائر متتالية عام تلو الاخر وقد تم الحكم بجلسة 2022/12/28 برفض الدعوى وقامت الشركة بعمل استئناف رقم 3256 لسنة 140 ق ومازال متداولا.

يتعين متابعة الاستئناف المشار إليه حفاظا على أموال الشركة وحقوقها تجاه الغير والإفادة.

الرد :-

قد قضى فيها بجلسة 2022/12/28 برفض الدعوى وقامت الشركة بعمل استئناف تحت رقم 3256 لسنة 140 ق س 0 ع القاهرة ومحدد لنظره جلسة 2023/5/30 0

2- تضمن حسابي أراضي فضاء بغرض البيع ، مباني وانشاءات بغرض البيع أصول سبق تحويلها من الأصول الثابتة الى أصول بغرض البيع بموجب قرارات جمعيات عامه غير عادية لم يتبين لنا مدى وجود برنامج نشط لبيعها او البدء في إتمام خطة بيع تلك الأصول كما لا توجد أدلة كافية تؤكد على استمرار الشركة في التزامها بخط بيعها حيث أن كافة تلك الأصول مضى عليها أكثر من عام منذ تاريخ تبويبها ضمن الأصول غير المتداولة بغرض البيع مثل ارض دار السلام ، 20 وحدة سكنية بالعامرية بالإسكندرية لم يتم بيعها حتى تاريخ المراجعة في (2023/5) بالمخالفة لمتطلبات التبويب الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (32) والمطلوب تطبيقها على الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إعداد دراسة شاملة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أن تلتزم الشركة فيها بالمتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي المصري الصادر بهذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك، ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

الرد:-

بالنسبة لارض دار السلام قامت الشركة بعرض بيع (3) قطع بمساحات مختلفة (700م & 1460م2 & 2220م2) بموجب مزايدة علنية بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق 2021/7/7 ولم يتقدم احد

لشراء كراسة الشروط وبالتالى لم يحضر احد للمزايدة –على ان يتم اعادة عرضها فى موعد اخر ولم يتم اى اجراء حتى تاريخه 0

بالنسبة (20 وحدة سكنية) بعمارة العامرية بالاسكندرية تم عمل مزايدة بتاريخ 2021/2/10 ولم يتم الوصول الى السعر الاساسى للجنة العليا لتثمين الاراضى وتم الغاء المزايدة

3- تضمن الحساب نحو 166 ألف جنيه قيمة مساحة ارض البركة بطريق الاسماعيلية على الرغم من بيعها للسيد /علاء محمد غنيمى سليم واعتماد عملية البيع من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2021/9/5.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

الرد :-

تم تسوية الامر بمستند 189 / 5 / 2023 0

4- تضمن الحساب نحو 1.233 مليون جنيه قيمة أراضي فضاء بغرض البيع غير مستغله قامت الشركة بعرضها للبيع من خلال مزادات مختلفة ولم يتم بيعها لعدم تقدم أحد لشرائها او عدم الوصول الى الأسعار المقدرة لتلك الأراضي **بيانها كما يلي:**-

البيان	المبلغ بالجنيه في 202/3/31
أرض سيوة	39646
أرض فضاء البستانوأحمد بدوي والنوبارية	322
أرض امتدادالبستان والمغتربين	358262
أرض دار السلام	834772

يتعين العمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالحا لشركة.

الرد :-

بالنسبة لارض سيوة تم عرضها للبيع بالمزاد بتاريخ 2020/11/8 والذى انتهى الى عدم البيع وذلك لان الاسعار النهائية للمتزايدين اقل من السعر الوارد من اللجنة العليا لتثمين الاراضى 0

بالنسبة لارض البستان & احمد بدوى بالنوبارية (مصطفى كامل) تم عمل مزاد بتاريخ 2019/7/7 لم يتم الوصول الى الاسعار المحددة بمعرفة الشركة وبالتالى لم يتم البيع 0

بالنسبة لارض المغتربين سبق اعادة طرحها للبيع عن طريق المزاد العلنى يوم الاربعاء الموافق 2021/2/10 ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط 0

بالنسبة لارض دار السلام قامت الشركة بعرض بيع (3) قطع بمساحات مختلفة (700م & 1460م & 2220م) بموجب مزايدة علنية بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق 2021/7/7 ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط وبالتالى لم يحضر احد للمزايدة _ وعليه قامت لجنة البيع باقفال المحضر وتم اعتماده من مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم (133) بتاريخ 2021/8/3 _ على ان يتم اعادة عرضها فى موعد اخر ولم يتم اى اجراء حتى تاريخة 0

علما بأن ادارة الشركة تعمل جاهدة على استغلال تلك الاراضى الاستغلال الامثل الذى يحقق صالح الشركة 0

- أظهرت القوائم المالية قيمة الأراضي المستصلحة بغرض البيع في 2023/3/31 بنحو 2.156 مليون جنيه قيمة المتبقي دون بيع من مساحة 916 فدان بمشروع تنمية شمال سيناء (سهل الطينة) ونشير الى قيام الشركة ببيع مساحات من تلك الأرض دون استصلاح او استزراع بالمخالفة لقرار تخصيص الأرض الصادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لصالح الشركة والمتضمن ان الغرض من تخصيص الأرض هو استصلاحها واستزراعها ويتصل بما تقدم عدم قيام الشركة بسداد كامل ثمنها كما لم تحصل

علـــى أي عقـــد يثبـــت ملكيتهـــا لتلـــك الأرض مـــن الهيئـــة المـــذكورة ممـــا قـــد يعرضـــها للسحب.

يتعين ضرورة سداد كامل قيمة تلك الأرض والحصول على عقد من هيئة التعمير يثبت ملكيتها والعمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل بما يتوافق مع قرار تخصيصها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للشركة.

الرد :-

يرجى الاحاطة أن سداد كامل قيمة تلك الارض والحصول على عقد من هيئة التعمير يتوقف على توافر السيوله الكافية للسداد فى ظل أزمة السيولة التى تعانى منها الشركة فى الوقت الحالى 0

- وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وبيانها كالتالي:-

أ- مساحة (32 سهم –22 قيراط- 38 فدان) بالقطعة رقم (37) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده،سليمان سعيد جودة منذ عام 2011 وقد افادت الشركة بانه تم عمل عدة محاضر لهم وجميعها تم حفظها بالنيابة وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم 757 لسنة 2020مدني كلى بالإسماعيلية ضد المذكورين ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

الرد :-

تم اقامة الدعوى رقم 757 لسنة 2020 مدنى كلى الاسماعيلية ضد السيد / محمد سعيد جودة والسيد / سعيد جودة وتم احالتها الى مكتب الخبراء وتم الحكم فيها بجلسة 2022/10/31 برفض الدعوى وتم اقامة استئناف تحت رقم 1124 لسنة 47 ق س0ع الاسماعيلية والاستئناف مازال متداول بالجلسات ومحدد له جلسة 2023/6/25 0

ب- مساحة (21 سهم –2 قيراط –21 فدان) بالقطعة رقم (37) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي حيث تقدم المذكور لشراء القطعة وتم عمل محضر تفاوض في السعر معه موقع من السيد رئيس القطاع التجاري بالشركة فقط دون الحصول علي موافقة مجلس الادارة بالبيع وتم التوصل لسعر 65 الف جنيه للفدان وقام بسداد مبلغ 900 الف جنيه فقط من إجمالي قيمة الارض بالإيصالات ارقام 16168 بتاريخ 2016/1/19 ، رقم 16348 بتاريخ 2016/5/8 ، رقم 16427 بتاريخ 2016/6/20 الا ان الشركة طالبت المشتري في 2018 بسداد ثمن الارض بواقع 135 الف جنيه للفدان طبقا لقرار اللجنة العليا لتثمين الاراضي الا ان المشتري رفض السعر المطروح متمسكا بالسعر القديم المتفق عليه سابقاً وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصببرقم 758 لسنة 2020 مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكور ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

الرد :-

تم اقامة الدعوى رقم 758 لسنة 2020 مدنى كلى الاسماعيلية ضد السيد / احمد غازى محمد وتم احالتها الى مكتب الخبراء وتم الحكم فيها بجلسة 2022/12/31 برفض الدعوى وتم اقامة استئناف تحت رقم 187 لسنة 48 ق س0ع الاسماعيلية والاستئناف مازال متداول بالجلسات ومحدد له جلسة 2023/6/10 0

ج- مساحة 1000 م2 أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعد عليها بوضع اليد من السيد/ حسن جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى فرعية للدعوى الاصلية 4074 لسنة 2018 مدني كلى جنوب القاهرة ضد المذكور وصدر فيها حكم اول درجة لصالح الشركة بطرد

المذكور من عين التداعي وتم تأييد الحكم استئنافيا وجاري استخراج الصيغة التنفيذية واتخاذ إجراءات التنفيذ.

الرد :-

تم اقامة الدعوى رقم 4074 لسنة 2018 مدنى كلى جنوب القاهرة ضد السيد / حسن جودة اسماعيل وتم الحكم فيها بطرد المذكور من عين التداعى وتم تأييد الحكم استئنافياً وجارى استخراج الصيغة التنفيذية واتخاذ اجراءات التنفيذ 0

د- مساحة 1000 م2 أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعديعليها بوضع اليد من السيد/ متولي جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى طرد برقم 193 لسنة 2021 مدنى حوش عيسى ضد المذكور ومازالت الدعوة متداولة امام القضاء.

يتعين ضرورة حصر كافة التعديات على أراضي وممتلكات الشركة إحكاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعديات عنها مع متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن وكذا تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة والافادة.

الرد :-

تم اقامة الدعوى رقم 193 لسنة 2021 مدنى كلى حوش عيسى ضد السيد / متولى جودة اسماعيل والدعوى بالخبراء مؤجلة لجلسة 2023/6/24 للتقرير 0

- أظهرت القوائم المالية قيمة عملاء قطاع عام واعمال في 2023/3/31 بنحو 7.994 مليون جنيه قيمة مديونيات مستحقة معظمها على الشركات الشقيقة وذات العلاقة يرجع تاريخها منذ أكثر من 10 سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة مع تلك الشركات **<u>وبيانها كالاتي:-</u>**

اسم الشركة	المبلغ المستحق في 2023/3/31 بالجنيه
وادي كوم أمبو	552886
ريجوا	3569739
مساهمة البحيرة	3671614
مختار ابراهيم	199288

ونشير الى قيام الشركة برفع دعوى 1317 لسنة 15 ق استئناف للحكم رقم 1439 لسنة 2020 ضد شركة مختار إبراهيم للمطالبة بمستحقات مالية للشركة طرفها عن تنفيذ أعمال طرق اسفلتية برافد بلطيم كفر الشيخ وامتنعت الشركة المذكورة عن صرف مستحقات الشركة بمبلغ 2719928 جنيهرغم وجود محضر اتفاق على هذه المستحقات (بقيمة أكبر من المثبت بدفاتر الشركة بنحو 2.521مليون جنيه)مع رد خطابي الضمان رقم 10 لسنة 2007/2006بمبلغ 405.727 ألف جنيه، رقم 11 لسنة 2007/2006بمبلغ 245 ألف جنيه وقد تم

الحكم بجلسة 2022/12/14 برفض الدعوى وجارى السير في عمل إجراءات الطعن بالنقد.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات ومتابعة الدعوى القضائية المرفوعة في عذا الشأن وإجراء التسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي والإفادة.

الرد :-

جارى اعداد تحليل الارصدة الخاصة للشركات الشقيقة لان الارصدة تخص سنوات سابقة وبالنسبة للمديونية طرف شركة مختار ابراهيم وخطابات الضمان طرفهم نحيط علم سيادتكم بأن الشئون القانونية أفادت بأنه مرفوع الدعوى رقم 506 استئناف المحكمة الاقتصادية ومازالت متداولة بالمحكمة 0

- أظهرت القوائم المالية قيمة عملاء وأوراق قبض في 2023/3/31بنحو 139.832مليون جنيه ولنا بشأنه ما يلي: -

1- استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة (عملاء – أرصدة مدينة – موردين ومقاولين –دائنون وأرصدة دائنة-.....)كما لم تقم الشركة بإجراء أي مطابقات خلال العام المالي السابق2022/2021 (باستثناء الشركة القابضة) الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة في تاريخ الميزانية.

يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة فى نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة فى2023/3/31.

الرد :-

يتم أرسال المصادقات لكافة الارصدة بعد انتهاء السنة المالية 0

2- تضمن الحساب نحو 29.489 مليون جنيه أرصدة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لأكثر من 20 عام منها نحو 13.151 مليون جنيه طرف الهيئة العامة لمشروعات التعمير قيمة أعمال ومستخلصات منذ أكثر من 20 عام دون ان تقوم الشركة بإجراء اية مطابقات بشأنها مع الهيئة المذكورة الامر الذيؤدي إلى عدم التحقق من صحة هذا الرصيد في تاريخ الميزانية.

يتعين بحث ودراسة موقف تلك الأرصدة مع اجراء المطابقات اللازمة واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق واموال الشركة ...والافادة.

الرد :-

تم عمل مطابقة بالنسبة للقرض الاروبى وقرض ابوظبى مع الهيئة وجارى استكمال باقى المطابقات 0

3- تضمن الرصيد نحو 34.958 مليون جنيه تحت مسمى أمانات لدى العملاء تمثل قيمة المبالغ المخصومة من قبل جهات الاسناد وذلك من مستحقات الشركة على ذمة تنفيذ العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها ولم نتمكن من التحقق من قيمتها

لعدم قيام الشركة بموافاتنا بتحليل هذا الرصيد على مستوى كل عميل واسبابه منها نحو 4.478مليون جنيه متوقفة منذ عدة سنوات.

يتعين موافاتنا بتحليل هذا الرصيد مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ ونهو كافة الالتزامات الخاصة والحصول على مستحقات الشركة طرف تلك الجهات.

الرد :-

جارى بحث هذه الارصدة 0

4- وجود عمليات مسندة للشركة بنحو 329.155 مليون جنيه تتمثل في (نحو 124.303 مليون جنيه قيمة عمليات الإسكان المسندة للشركة من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة ، نحو 104.750 مليون جنيه (2.350 مليون م3*45 جنيه/متر) قيمة عملية تكريك منطقة جنوب شرق بوغاز مثلث الديبة ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة والعملية مسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد -الهيئة العامة لحماية الشواطئ-التابعة لوزارة الموارد المائية والري، نحو 15.480مليون جنيه قيمة عملية إنشاء وصلة الهروب لمفيض 72.700 ك على دليل فرعي (1، 2) ومفيض ك 800 ، ك 1.400 على فرع (2) ، نحو 19.690 مليون جنيه قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من كيلو 6 الى كيلو 8 ، نحو 25.225 مليون جنيه قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من الكيلو 3.265 الى الكيلو 6 ، نحو 23.632 مليون جنيه قيمة عملية تنسيق الحي العاشر بمنطقة ابنى بيتك بمدينة العاشر من رمضان ، نحو 5.863مليون جنيه قيمة أعمال عملية إنشاء محطة طلمبات بنى صالح ، نحو 10.212 مليون جنيه قيمة عملية محطة طلمبات دير السنقورية)وتم سحب العمل فيها من جهات الإسناد المتعاقدة مع الشركة نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلى التحفظ على مستحقات الشركة عن تلك العمليات وتنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها بلغ ما امكن حصره منها بنحو 157.134 مليون جنيه متنازع بشأنها امام القضاء وبعضها محال للنيابة الاداريةوقد أفادت الشركة بتحميلها على حساب مقاولي الباطن.

يتعين موافاتنا بحساب تحليلي لتلك العمليات وبحث ودراسة المديونيات المثبتة عنها في دفاتر الشركة والمديونيات من واقع الختاميات ومحاضر الحجز الإداري التي تم

إخطار الشركة بها من قبل جهات الاسناد وكذا متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة.

الرد :-

نفيد علم سيادتكم بأن جميع الدعاوى المرفوعة بشان العمليات المذكورة بالبند سالف الذكر مازالت متداولة بالمحاكم وقيد التحقيقات بالنيابة العامة ولم يصدر بخصوصها أحكام نهائية لتنفيذها 0

5- تضمن حساب العملاء نحو 32.314 مليون جنيه قيمة المستحق للشركة عن عمليتي (غرب الشروق، التجمع) طرف العميل / وزارة الدفاع- الهيئة الهندسية- على غير حقيقته حيث انه لا يوجد اية مستحقات للشركة طرف الهيئة الهندسية عن تلك العمليات بل على العكس قامت الهيئة بتحميل الشركة بكافة فروق الأسعار الناتجة عن تقاعسها في تنفيذ تلك العمليات في مواعيدها المحددة بخلاف وجود رصيد دائن بنحو 23 مليون جنيه بحساب الأمانات(منها 3.737 مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من الخامات المنصرفة من جهة الاسناد والتي تم خصمها من مقاولي الباطن عن العمليات المنفذة منهم والمسندة للشركة)، رصيد دائن بنحو 3 مليون جنيه بحساب تأمين أعمال ولم نتبين أسباب عدم قيام الشركة بتسوية تلك الأرصدة فيما يخص عمليتي غرب الشروق والتجمع خاصة في ضوء الانتهاء من تنفيذ تلك العمليات وورود الختاميات من جهة الإسناد وإعداد الختاميات لمقاولي الباطن حيث تبين ما يلي:-

- إثبات المستخلص الختامي لعملية غرب الشروق واستقطاعاته (مستند رقم 2021/3/11، 2021/6/377).
- عدم اثبات استقطاعات المستخلص الختامي (رقم 3) لعملية التجمع (أ،ب) على الرغم من اثباتها بالكامل بحساب الإيرادات (مستند 2021/6/317،318).

يتعين بحث تلك الأرصدة والعمل على اثبات استقطاعات المستخلص الختامي لعملية التجمع بدفاتر وسجلات الشركة حتى تظهر أرصدة العملاء والحسابات ذات الصلة على حقيقتها بتاريخ المركز المالي وإجراء ما يلزم من تسويات.

الرد :-

جارى عمل تحليل للعمليات بالاشتراك مع قطاع المراجعة (ادارة المقاولات) لاعداد بيان وافى للعمليات 0

6- تبين موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم 58بتاريخ 2017/3/29 على تخفيض النسبة الصافية التي تحصل عليها الشركة من إجمالي قيمة عمليات الإسكان المسندة لها لكل مستخلص (قبل أي خصومات) من 5 % الى 2 % دعما لمقاولي الباطن المنفذين لتلك العمليات بهدف زيادة معدل انجاز العمليات المنفذة حتى لا تتعرض الشركة الى سحب الاعمال منها من قبل جهة الاسناد والتنفيذ

خصما على حسابها مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة ونشير الى قيام الشركة باعتماد ذلك التخفيض لمقاولي الباطن وتسوية كافة الاعمال التامة الواردة بمستخلصات مقاولي الباطن بعد خصم نسبة 2% فقط اعتبارا من هذا التاريخ واخرها المستخلص رقم (3) ختامي -سحب عمل- للمقاول/ شركة الايمان للمقاولات العمومية والذى تم تسويته بتاريخ 2021/10/17 على الرغم من قيام الشركةبسحب العمل من المقاول منذ أكثر من 4 سنوات (سحب العمل من المقاول تم بتاريخ 2017/10/16) الامر الذى يشير الى انتفاء السبب الذى وافق مجلس الإدارة من أجله على منح التخفيض لهؤلاء المقاولين خاصة في ظل تقاعسهم عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المحددة وتحميل الشركة لأعباء مالية جسيمة تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد.**ونشير الى** ان توجيهات الجمعية العامة للشركة بتاريخ 2022/11/19 لاعتماد القوائم المالية للشركة في 2022/6/30 تضمنت بشأن هذا الموضوع ضرورة محاسبة هؤلاء المقاولين (مقاولي الباطن) المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بعد خصم نسبة 5% من إجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس 2% لانتفاء الغرض من التخفيض.

يتعين محاسبة كافة مقاولي الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بخصم نسبة 5% من إجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس 2% لانتفاء الغرض من التخفيض والالتزام بتوجيهات الجمعية العامة للشركة الصادرة في هذا الشأن وإجراء ما يلزم من تسويات.

الرد :-

تم عمل القيود اللازمة 0

7- ظهر رصيد العميل/ وزارة الدفاع (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) مدينا بنحو 32.314 مليون جنيه منه نحو 3.293 مليون جنيه قيمة المستحق للشركة طرف جهة الاسناد عن عملية تنفيذ عدد (8) عمارات بمنطقة العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو 38.534 مليون جنيه والتي قامت الشركة بإسنادها لعدد (4) مقاولي باطن (البرج الدولية للمقاولات ، المدينة المنورة للمقاولات ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده) ونشير الى أن العملية متوقفة منذ أكثر من 3 سنوات نتيجة تقاعس مقاولي الباطن المذكورين عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المقررة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبلهم حتى مستخلص 4 ،5 جارى أعمال نحو 2.707 مليون جنيه بنسبة 59% من إجمالي قيمة الاعمال المتعاقد على تنفيذها معهم من قبل الشركة والبالغة نحو 4.577 مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تنفيذ تلك العملية او إعداد مستخلص ختامي لها للوقوف على المديونية النهائية المستحقة على مقاولي الباطن.

يتصل بما تقدم ظهور رصيد حساب مقاولي الباطن البرج الدولية ، المدينة المنورة ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده في دفاتر وسجلات الشركة عن تلك العملية مدينا بنحو 205 ألف جنيه ، 980 ألف جنيه ، 1.265 مليون جنيه ، 963 ألف جنيه على

الترتيب وعلى الرغم من ذلك قام هؤلاء المقاولين (القاهرة للمقاولات، المدينة المنورة، وليد علي محمد عبده) برفع الدعاوى ارقام 2461 لسنة 2017 ، 1249 لسنة 138 ق استئناف عالي جنوب القاهرة ، 1418 لسنة 2022 ضد الشركة للمطالبة بمستحقات مزعومة من قبلهم عن تلك العملية ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء (صدر في بعضها حكم أول درجة فقط).

يتعين بحث ودراسة موقف تلك العملية والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذها تجنبا لتعرض الشركة لفروق أسعار وغرامات تأخير من قبل العميل المذكور كما حدث في عمليات الإسكان السابقة المسندة الى الشركة مع متابعة موقف الدعاوى المتداولة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة.. والافادة.

الرد :-

جارى بحث الامر 0

8- تضمن الرصيد نحو 2.842مليون جنيه ارصدة لعملاء وردت مصادقات عنها بخلاف الرصيد المثبت في دفاتر وسجلات الشركة تتمثل في نحو 1.846 مليون جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية باسم العميل (الإدارة العامة للتوسع الأفقي والمشروعات بغرب الدلتا) في حين وردت المصادقة من العميل بتاريخ 2022/11/23 بأن رصيد المديونية المستحقة للشركة نحو 1.823 مليون جنيه بفرق 23 ألف جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، نحو 577 ألف جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية باسم العميل (الإدارة العامة للتوسع الأفقي والمشروعات بشرق الدلتا) في حين وردت المصادقة من العميل بتاريخ 2022/11/14 بأنه لا توجد مديونية او ديون مستحقة للشركة طرف الإدارة المذكورة ولا يوجد أي مستندات تدل على هذه المديونية، نحو 419 ألف جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية باسم /شركة النصر للتعدين في حين وردت المصادقة من العميل بتاريخ 2022/12/5 بأنه لا توجد مديونية مستحقة للشركة طرف العميل المذكور بل على العكس يوجد رصيد دائن للعميل المذكور طرف الشركة بنحو 1.749 مليون جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

الرد :-

يوجد مبلغ مدين بحساب التامين 418587.9 وان أخر مستخلص تم تحريره هو 38 جارى بالمستند 2017/8/430 وتم السداد المستخلص بالمستند 2017/9/314 والعملية مازالت جارية 0

بالنسبة للعمليات المقيد بدفاتر الشركة للادارة للتوسع الافقى ومشروعات غرب الدلتا نحيط علم سيادتكم بان الادارة قامت بسداد المستخلص 42 ختامى بالمستند 194 / 5 / 2022 للعملية تبطين فرعى 25 و26 0

9- تضمن الرصيد نحو 9 مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة للشركة طرف العميل / الهيئة العامة للطرق والكباري والذى تعاقدت معه الشركة لاستكمال تنفيذ الجسر الترابي

والاعمال الصناعية بقطاعات مشروع القطار الكهربائي السريع (السخنة- العاصمة الإدارية – العلمين الجديدة – مطروح) لتنفيذ أعمال الجسر الترابي قطاع غرب النيل من الكم 200 الى الكم 205 بطول 5 كم بالاتجاهين بالأمر المباشر بموجب العقد رقم 2022/2021/786 بتاريخ 2022/3/2 وبقيمة إجمالية نحو 52.670 مليون جنيه شاملة كافة الضرائب والرسوم على ان تكون مدة التنفيذ 8 أشهر من تاريخ استلام الموقع (2022/3/3) والتي قامت الشركة بالتعاقد على تنفيذها مع مقاول الباطن شركة ثرى زونز للمقاولات العامة بنفس شروط وأسعار ومواصفات جهة الاسناد وبقيمة إجمالية نحو50.065 مليون جنيه بنسبة ربح 5 % تقريبا للشركة وقد تبين بشأنها ما يلى :-

1- ضياع مبلغ 25.865 مليون جنيه على الشركة تتمثل في إيرادات كان من الممكن للشركة تحقيقها لو استمرت في تنفيذ المشروع تبلغ نسبة ربح الشركة فيها 5% بنحو 1.443 مليون جينه تتمثل في الفرق بين إجمالي قيمة الاعمال التي اكتفت الشركة بتنفيذها حتى مستخلص (3)- الاكتفاء بما تم تنفيذ- والوارد للشركة بتاريخ 2022/9/12 والبالغ نحو 26.805 مليون جنيه، إجمالي قيمة التعاقد البالغة نحو 52.670 مليون جنيه بنسبة تنفيذ 51 % تقريبا نتيجة توقف المقاول المذكورعن تنفيذ الاعمال المسندة إليه اعتبارا من 2022/8/20 وقيامه برفع دعوى قضائية ضد الشركة برقم 2281 لسنة 2022 مدنى كلى حلوان الدائرة (6) مدنى يطلب فيها ندب خبير لبيان مستحقاته لدى الشركة البالغة وفقا لطلبه نحو 8.945 مليون جنيه والزام الشركة برد تأمين الاعمال والتأمين النهائي المخصوم منه ترتب على ذلك قيام الشركة بإنذار المقاول اكثر من مره وآخرها في 2022/9/13 ونتيجة لعدم استجابة المقاول لإنذارات الشركة قامت الشركة بمخاطبة المقاول بتاريخ 2022/9/25 بما يفيد سحب الاعمال منه الا ان ذلك لم يتم وتضمن تقرير تقييم العملية الصادر من جهة الاسناد بتاريخ 2022/11/20 طلب الشركة العامة تسليم الاعمال والاكتفاء بما تم تنفيذه حتى مستخلص (3) وتسليم الاعمال دون ان يتبين لنا أسباب ما تقدم خاصة ان التأخير في السداد لا يوقف التنفيذ

يتعين بيان أسباب ما تقدم خاصة ضياع فرصة تحقيق أرباح للشركة في ضوء ما تعاني منه من عجز في السيولة وتحقيق خسائر متتالية لأكثر من عام وبحث الموقف مع جهة الاسناد والعمل على اثبات المستخلص رقم (3) واستقطاعاته وكذا المستخلص الختامي – الاكتفاء بما تم تنفيذه -حال اعتماده من جهة الاسناد بدفاتر الشركة حتى يمكن تسوية تلك المديونية وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة بما تم بهذا الشأن.

الرد :-

حالة التعاقد مع شركة ثرى زونز للمقاولات بخصوص عملية انشاء خمسة كيلو متر بالقطار السريع تم الاتفاق مع الشركة سالفة الذكر كمقاول باطن من الشركة العامة بطريق الاتفاق المباشر لان العقد وأن كان عقد مقاولة الا أنه يختلط بمفهوم الشراكة حيث قام المقاول من الباطن بدراسة العملية وتقديم العطاء بأسم الشركة وسداد التامين النهائى من أمواله قبل التعاقد مما يعتبر مبررات تخرج العقد من مفهوم عقد المقاولة (والذى نظم اجراءاته المناقصة العامة والمحدودة) الى مفهوم الشراكة وتم اعتماد العقد من مجلس ادارة الشركة العامة ومن الشركة القابضة ولم يبدى الجهاز العريق أى ملحوظة عليه 0

2- قامت الشركة بخصم نحو 658 ألف جنيه من مستحقات المقاول قيمة تأمينات اجتماعية بنسبة 3.6% من قيمة الاعمال حتى مستخلص (2) جارى وتعليتها

بالأرصدة الدائنة ونشير الى ان الشركة قامت بالحصول على شهادة إعفاء عن العملية من التأمينات الاجتماعية على اعتبار قيامها بتنفيذ العملية بعمالتها الدائمة المؤمن عليها على غير الحقيقة حيث ان الشركة تقوم بتنفيذ العملية من خلال مقاول باطن مما يتعين معه الحصول منه على الشهادة الدالة على سداد التأمينات الاجتماعية عن المقاولة وهو ما لم يتم بالمخالفة للمادة (6) من قرار وزير التضامن الاجتماعي رقم 152 لسنة 2019 بشأن التأمين على عمال المقاولات والمحاجر (العمالة غير المنتظمة).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بإخطار مكتب تأمينات المقاولات المختص بالعقد المبرم بينها وبين مقاول الباطن والحصول من المقاول المذكور على الشهادة الدالة على سداد التأمينات الاجتماعية عن المقاولة.

الرد :-

تم التنبيه على المقاول بضرورة سداد شهادة التامينات الاجتماعية الخاصة به عن هذه الاعمال وعند موافاتنا بشهادة التامين سوف نقوم بالتسوية اللازمة طبقاً لما ورد بملاحظة سيادتكم 0

3- عدم التزام الشركة بتنفيذ بنود القرار رقم 168 لسنة 2007 والمعدل بالقرار رقم 162 لسنة 2019 والمنفذ للمادة رقم (26) لقانون العمل رقم 12 لسنة 2003 بشأن سداد نسبة من المقاولة لصالح مديرية القوى العاملة – الإدارة العامة للعمالة غير المنتظمة.
يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بإخطار مديرية القوى العاملة المختصة بالعقد المبرم بينها وبين مقاول الباطن والحصول من المقاول المذكور على الشهادة الدالة على سداد الرسوم المقررة قانونا عن المقاولة.

10- تضمن الرصيد نحو 966 ألف جنيه قيمة المديونية المستحقة (تأمينات اعمال) طرف العميل / الهيئة العامة للطرق والكباري والذى تعاقدت معه الشركة لاستكمال تنفيذ الجسر الترابي والاعمال الصناعية بقطاعات مشروع القطار الكهربائي السريع (السخنة- العاصمة الإدارية – العلمين الجديدة – مطروح) لتنفيذ أعمال الجسر الترابي قطاع غرب النيل من الكم 240 الى الكم 243 بطول 3 كم بالاتجاهين بالأمر المباشر بموجب العقد رقم 2022/2021/811 بتاريخ 2022/3/9 وبقيمة إجمالية نحو 62.200 مليون جنيه شاملة كافة الضرائب والرسوم على ان تكون مدة التنفيذ 8 أشهر من تاريخ استلام الموقع (2022/3/10) وتقوم الشركة بتنفيذها ذاتيا بعمالتها وقد تبين بشأنها ما يلى :-

1- بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة حتى اخر مستخلص (4 جاري) بتاريخ 2023/1/31 نحو 38.895مليون جنيه بنسبة تنفيذ 61 % تقريباحتى تاريخ انتهاء الموعد الفعلي لتنفيذ العملية.
يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة انهاء تنفيذ الاعمال المتبقية تجنباً لتحمل اعباء غرامات التأخير.

الرد :-

تم عمل المستخلص رقم 5 جارى ويتم حالياً مراجعته بالهيئة وجارى الانتهاء من باقى الاعمال المتبقية

2- ضعف الرقابة الداخلية على أعمال ومشتريات العملية حيث تبين اعتماد الشركة في الصرف على كافة التزامات واحتياجات العملية (سولار -زيوت – قطع غيار – تأجير معدات – نقل خامات - ....) من خلال السلف المؤقتة وبدون الحصول على عروض أسعار في معظم المشتريات الامر الذى أضاع على الشركة فرصة الحصول على أفضل الشروط والمواصفات والاسعار وكذا بدون الحصول على المستندات المؤيدة حيث يتم تسوية تلك الاعمال او المشتريات بموجب محضر صرف معتمدة من لجنه بالموقع من ضمنها القائم بصرف السلفة لتعذر الحصول على المستندات الدالة على الصرف بالمخالفة للمواد (62) ، (116) ، (117) من اللائحة المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية المعتمدة من مجلس إدارة الشركة القابضة بجلسة رقم (5) بتاريخ 2016/11/9 والتي تنص على ((لا تمنح السلف المؤقتة الا في الحالات التي يتعذر فيها إجراء الصرف بالطريق العادي ولمواجهة متطلبات ذات طبيعة معينة ولا تصرف إلا عن أعمال مقدر إنجازها في فترة محددة ، تصرف السلفة المؤقتة دفعة واحدة لأحد العاملين بالشركة وتسوى السلفة المؤقتة في موعد غايته شهر من تاريخ صرف السلفة بالشركة وذلك مقابل مستندات الصرف المعتمدة)) الأمر الذى لم نتمكن معه من التحقق الفعلي من صحة قيمة تلك المشتريات **<u>وقد تبين في هذا الشأن ما يلى :-</u>**

أ- بلغ إجمالي السلف المؤقتة المنصرفة للصرف منها على احتياجات العملية حتى 2023/3/31 نحو 27.817 مليون جنيه تم تسوية منها نحو 22.157 مليون جنيه والباقي نحو5.66 مليون جنيه لم يتم تسويته حتى تاريخه وقد تبين قيام الشركة بصرف أكثر من سلفة مؤقتة لنفس الشخص للصرف منها على احتياجات العملية دون تسويتها مثال على ذلك السلف المؤقتة المنصرفة للسيد صابر فتح الله ، هيثم فتحي محمود بالمخالفة للمادة (117) من اللائحة المالية المشار إليها بأعلاه والتي تنص على ((تصرف السلفة المؤقتة دفعة واحدة لاحد العاملين بالشركة وتسوى السلفة المؤقتة في موعد غايته شهر من تاريخ صرف السلفة بالشركة وذلك مقابل مستندات الصرف المعتمدة)).

يتعين ضرورة الالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة احكاما للرقابة على أموال الشركة.

ب- كافة السلف المؤقتة المنصرفة يصدر ترخيص بصرفها من قبل السيد العضو المنتدب التنفيذي في حين يجب الترخيص بصرفها من قبل مجلس إدارة الشركة وفقا لجدول الاختصاصات والسلطات بشأن اللائحة المالية.

يتعين الالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة.

الرد :-

يرجع ذلك أن السلف المؤقتة المستخرجة عن تلك العملية تشمل توريد ونقل تربة زلطية وسن ويتم فيها سداد تلك السلفة للمحاجر بالكامل دفعة واحدة عن اجمالى الكمية المطلوبة والاضافة تتم تباعاً حيث يتم نقل تلك الكميات من المحاجر الى موقع العمل طبقاً للطاقة القصوى للسيارات المؤجرة وطبقاً لمحاضر التنفيذ الذاتى للعملية وعليه يتم تسوية السلف فور الانتهاء من توريد الكميات المسدد قيمتها للمحاجر ويتم اضافتها للمخازن وأن العمل يتم تنفيذه ذاتياً وطبقاً لتوافر السيولة بالمنطقة 0

د- قامت الشركة بتأجير معدات وسيارات بلغ ما امكن حصره منها نحو 427 ألف جنيه دون ان يتبين لنا أسباب ومبررات تأجير تلك المعدات خاصة في ظل وجود معدات وسيارات مثيلة لها في الشركة مثال على ذلك (لودر- سيارة قلاب 10 م3 ،20م3- سيارة ملاكي للعمل مع جهة الاسناد -...) ونشير الى ان كافة اعمال تأجير المعدات يتم تسويتها بموجب محضر صرف لتعذر الحصول على المستندات الدالة على صرف قيمتها معتمد من لجنة بالعاملين بالمنطقة من بينهم القائم بصرف السلف المؤقتة بالمخالفة للمادة (55) من اللائحة المالية السابق الإشارة إليها والتي تنص على (يجب ان تكون جميع المصروفات مؤيدة بالمستندات القانونية ولا يتم الصرف الا بعد مراجعة المستندات المؤيدة) والمادة (62) من اللائحة المذكورة التي تنص على ((على الموظف المختص بإعداد مستند الصرف سدادا لأمر شراء عقود التوريد او في مقاولات الاعمال التحقق من ارفاق المستندات المؤيدة للصرف بمستند الصرف) دون وجود أي عقود او فواتير لتلك المعدات والسيارات المؤجرة حيث يتم الاكتفاء ببيان بحصر ساعات التشغيل للمعدات المؤجرة معتمد من لجنة بالعاملين بالمنطقة ، رئيس قطاع التنفيذ بالشركة ودون بيان وجود اية بيانات لمالكين تلك المعدات القائمين بالتأجير او ما يفيد استلامهم قيمة التأجير ودون تحميل قيمة التأجير بضريبة القيمة المضافة الواجبة قانونا (14%) بالمخالفة لقانون ضريبة القيمة المضافة 67 لسنة 2016.

ونشير الى عدم قيام الشركة بالاسترشاد بالقيمة التأجيرية للمعدات التي تقوم بتأجيرها للغير عند القيام بتأجيرها لتلك المعدات حيث تبين وجود اختلاف كبير في الشروط والقيمة التأجيرية للمعدات التي تقوم الشركة بتأجيرها للغير عن المعدات التي تقوم الشركة بتأجيرها من الغير ومثال على ذلك قامت الشركة بتأجير لودر بقيمة ايجارية 2300 جنيه / اليوم في حين قامت الشركة بتأجير معدات مثيلة للغير بقيمة ايجارية 900 جنيه / اليوم.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستندات الدالة على صرف تلك المبالغ والالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة.

الرد :-

أولا : بالنسبة لعملية الايجار للمعدات بمنطقة القطار السريع

فأن ايجار هذه المعدات تمت بمعرفة المنطقة بعد عمل اللجان الخاصه باسعار التاجير وموافقة السيد اللواء مهندس / العضو المنتدب التنفيذى على الايجار وذلك لدعم معدات الشركة وذلك حسب تعليمات جهة الاسناد بالمنطقة لسرعة الانتهاء من الاعمال المسنده للشركة حسب الخطاب الوارد لنا من المنطقة بذلك 0

ثانياً : بالنسبة للمعدات التى تقوم الشركة بتأجيرها للغير او من الغير

فأن المقارنة هنا لابد من وجود تفاوت للاسباب الاتيه :-

1 ـ المعدات التى تقوم الشركة بتاجيرها للغير هى معدات موديلات قديمة من الثمانينات والتسعينات وكانت معطله لاكثر من عشر سنوات تم اصلاحها والاستفاده منها بالايجار فهى معدات حسب حالتها واعطالها كانت متوقع ان تكون متكرره لحين الانتهاء من الاعطال التى تظهر على المعده بعد التشغيل على الحمل بعد توقف فترة كبيره 0

2 ـ المعدات التى تقوم الشركة بتاجيرها للغير كان تحمل على المستاجر الوقود والزيوت والاصلاحات بالموقع وهى تمثل قيمة كبيره 0

3 ـ المعدات التى تقوم الشركة بتاجيرها من الغير هى معدات حديثة وجديده وان حدثت اعطال تكون على حساب صاحب المعده وكذلك الطاقة الانتاجيه لها اعلى من مثيلاتها بالشركة 0

4 ـ الفتره الزمنيه بين الحالتين اكثر من سنة تم ارتفاع اسعار الوقود والزيوت وقطع الغيار مما يودى الى ارتفاع القيمة الايجاريه 0

5 - جارى تحديث القيمة الايجارية للمعدات والسيارات بالشركة بما يتناسب مع الاسعار الحالية 0

ه- بلغت قيمة أعمال نقل التربة الزلطية من المحاجر المعتمدة الى موقع العملية بلغ ما امكن حصره خلال الفترة من 2022/7/1 حتى 2022/12/31 نحو 7.159 مليون جنيه حتى محضر تنفيذ ذاتي من قبل الشركة رقم (29) بتاريخ 2022/11/17 وقد تبين تسوية تلك القيمة بموجب محاضر تنفيذ ذاتي من قبل الشركة معتمدة من لجنة مشكلة من العاملين بالمنطقة من بينهم القائم بصرف السلفة ، رئيس قطاع التنفيذ لتعذر الحصول على المستندات الدالة على الصرف دون أن يتبين لنا أسباب ذلك خاصة في ظل إمكانية قيام الشركة بتحرير عقود او الحصول على فواتير من قبل مقاولي النقل حيث تم الاكتفاء ببيان بحصر قيمة النقلات معتمد من لجنة بالعاملين بالمنطقة ، رئيس قطاع التنفيذ بالشركة ودون وجود اية بيانات لمقاولي النقل القائمين بالتنفيذ او ما يفيد استلامهم قيمة اعمال النقل بالمخالفة للمادة (55) ، المادة(62) من اللائحة المالية السابق الإشارة إليها دون تحميل قيمة نولون النقل بضريبة القيمة المضافة الواجبة قانونا (14%) بالمخالفة لقانون ضريبة القيمة المضافة 67 لسنة 2016.

ونشير الى عدم قيام الشركة بموافاتنا ببيان بكميات اعمال توريد وتحميل ونقل التربة الزلطية لأعمال النقل المنفذة من قبلها وبين المدرجة بمستخلصات جهات الاسناد خلال الفترة من بدء تنفيذ العملية حتى 2023/3/31 لعدم تمكننا من المقارنة بينهم نظرا لتأخر الشركة في تسوية العديد من السلف المؤقتة الخاصة بالصرف على احتياجات الشركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستندات الدالة على صرف تلك الاعمال وكذا ببيان بكميات اعمال توريد وتحميل ونقل التربة الزلطية لأعمال النقل المنفذة من قبلها للمقارنة بينها وبين المدرج بمستخلصات جهات الاسناد خلال الفترة من بدء تنفيذ العملية حتى 2023/3/31 والالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة.

الرد :-

جارى تسوية جميع السلف فى 2023/6/30 وعمل بيان شامل بكل ما جاء بعاليه 0

و- قامت الشركة بشراء سولار وزيوت للمعدات والسيارات المستخدمة في العملية بلغ ما امكن حصره منها خلال الفترة من 2022/7/1 حتى 2022/12/31 نحو 1.131 مليون جنيه وقد تبين عدم وجود دراسة فنية معتمدة للمعدلات المعيارية لاستهلاك المعدات والسيارات من الوقود (بنزين – سولار) والزيوت خاصة في ظل انها تعمل داخل موقع العملية فقط حيث يتم تموين معدات و سيارات الشركة بالوقود والزيوت حسب تقدير مسئولي العملية ودون ربط ذلك بالكيلو مترات المستهلكة لتلك المعدات والسيارات فضلا عن عدم وجود سجل تشغيل لقيد بيان الاعمال وكميات الوقود والزيوت المنصرفة لكل مركبة فضلا عن عدم التزام الشركة بالقواعد المنظمة بأوامر تشغيل السيارات الحكومية والقطاع العام حيث تبين عدم وجود دفاتر لأوامر الشغل بالمخالفة للكتاب الدوري رقم (4) لسنة 2016 والكتاب الدوري رقم (3) لسنة 1996 الصادر من الهيئة العامة للخدمات الحكومية الامر الذى لم نتمكم معه من الرقابة على مدى تناسب كميات وقيمة الوقود والزيوت المنصرفة لتشغيل تلك المعدات والسيارات مع الكيلومترات المستخدمة .

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بموافاتنا بالمعدلات المعيارية لاستهلاك المعدات والسيارات المتواجدة في العملية من الوقود والزيوت ومقارنتها مع كميات وقيمة الوقود والزيوت المنصرفة الفعلية لتشغيل تلك المعدات والسيارات والإفادة إحكاما للرقابة على أموال الشركة.

الرد :-

بدرسة كمية الوقود المنصرفه خلال الفترة من 2022/7/1 حتى 2022/12/31 وجد ان استهلاك الوقود النمطى من واقع كتالوج المعدات وذلك حسب الدول التالى :-

البيان	معدل الاستهلاك النمطى	البيان	معدل الاستهلاك النمطى
1 - لودر كاتر بللر 966	23	2 - موتور جريدر 140	19
3 - موتور جريدر 605	18	4 - بلدوزر كوماتسو 155	28
5 - لودر فولفو 70	20	6 - حفاره كوبيلكو 200	18
7 - حفاره كوبيلكو 135	9	8 - حفاره كاتر بللر 312	11
9 - هراس هام 2411	14	10 - هراس انجرسول 100	14
11 - هراس بوماج 177	12	12 - جرار زراعى زيتور	8

ومرفق لسيادتكم متوسط الاستهلاك الشهرى الفعلى خلال الفتره لكل معده على حده (لتر / ساعة) وعليه بمقارنة المعدلات المعياريه لاستهلاك المعدات والسيارات المتواجده فى العملية من الوقود والزيوت ومقارنتها مع كميات الوقود والزيوت المنصرفه الفعليه لتشغيل تلك المعدات تبين ان معدل الاستهلاك فى النطاق المسموح به 0

ي- قامت الشركة بشراء قطع غيار لزوم المعدات والسيارات المتواجدة بموقع العملية بلغ ما امكن حصره منها خلال الفترة من 2022/7/1 حتى 2022/12/31 نحو 696 ألف جنيه معظمها بالأمر المباشر دون الحصول على أي عروض أسعار بشأنها و بعضها بموجب فواتير غير ضريبية (بيان أسعار) والبعض الاخر يتم تجزئة المشتريات فيها لتجزئة قيمة شرائها مثال على ذلك شراء قطع غيار بمبلغ 2535 جنيه بتاريخ 2022/10/31 ،2022/11/3 بدون فاتورة وتم تسويتها بموجب محضر صرف ، تجزئة شراء قطع غيار بمبلغ 2175 جنيه على عدد 9 فواتير وبنفس التاريخ 2022/11/6 من الشركة المصرية لقطع غيار السيارات .

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الحصول على عروض أسعار عند شراء احتياجات العملية لحصول الشركة على أفضل الشروط والاسعار والمواصفات وعدم اللجوء الى تجزئة الشراء والشراء بموجب فواتير ضريبية معتمدة.

الرد :-

تم مخاطبة المنطقة وكذلك المستشار الفنى للشركة بذلك 0

3- بلغت قيمة الإيرادات المحققة من العملية خلال الفترة من 2022/7/1 حتى 2022/12/31 نحو 19.626 مليون جنيه في حين بلغت قيمة المصروفات التي تحملتها الشركة خلال نفس الفترة 18.459 مليون جنيه حققت الشركة ربح عنها خلال تلك الفترة بنحو 867 ألف جنيه بنسبة 4.70 % تقريبا فقط.

يتعين العمل على ترشيد المصروفات واحكام الرقابة عليها تعظيما لنسبة ربح الشركة عن تلك العملية(عملية استكمال تنفيذ الجسر الترابي والأعمال الصناعية بقطاعات مشروع القطار الكهربائي السريع(بطول 3 كيلو متر)).

الرد :-

سيراعى ذلك ، ويرجع ارتفاع المصروفات الى عملية دفع لباقى الاعمال المتبقية وانهائه فى المدة المحددة للانتهاء 0

11- وجود عمليات تأخرت الشركة في تنفيذها عن المواعيد المحددة لها بلغ ما أمكن حصرها منها نحو 71.657 مليون جنيه يرجع مدة تأخير بعضها الى اكثر من 9 سنوات (عملية استصلاح 6280 فدان بمنطقة الضبعة والعلمين).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ تلك العمليات حتى لا يتم سحب العمل فيها من قبل جهات الاسناد كما حدث في العديد من العمليات السابق ذكرها مما قد يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة.

الرد :-

جارى الانتهاء من هذه العمليات فور توفر السيولة بالشركة نظراً لارتفاع اسعار الخامات بشكل كبير 0

12- تضمن حساب العملاء نحو 3.040 مليون جنيه باسم مدينون بيع أصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف عدد 25 مشترى لأراضي الشركة حتى 2023/3/31ونشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق سدادها خلال الفترة من 1991/12/1 حتى 2016/1/1 ولم يتم سدادها حتى تاريخه (2023/5) وقد بلغ إجمالي السندات الاذنية التي تحتفظ بها الشركة كضمان للحصول على تلك الأقساط من هؤلاء المشتريين نحو 2.329 مليون جنيه (وفقا لمحضر جرد السندات الاذنية في 2022/6/28) بفرق 711 ألف جنيه بالأقل عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى قضائية لفسخ عقود بيع تلك الأراضي للمشتريين لامتناعهم عن سداد مستحقات الشركة.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية المتخذة ضد كافة المشتريين الممتنعين عن سداد مستحقات الشركة مع متابعة الدعاوى المرفوعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المشتريين ...والافادة.

الرد :-

يتم الاتصال المباشر بالمستثمرين المتعسرين فى السداد والتفاوض معهم للسداد وكذلك ارسال انذارات واخطارات لهم للحضور لمقر الشركة للسداد كما تم اعداد بيان موضح به جميع المستثمرين المتقاعسين عن السداد وتم ارساله للشئون القانونية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد هولاء المستثمرين عن طريق رفع دعاوى قضائية لتحصيل المديونية طرفهم فى 2018/5 وكذلك استعجالهم فى الخطابات فى 2021/10/11 واخرها 2022/12/25 لموافاتنا باخر الاجراءات القانونية التى تمت ضد المتعسرين ولم يتم الرد علينا حتى تاريخه وسيتم استعجالهم مره اخرى 0

- ظهر رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في 2023/3/31مدينا بنحو 34.509مليون جنيه يمثل قيمة ما تم خصمه من ضرائب أرباح تجارية وصناعية من قبل جهات الاسناد عن العمليات التي قامت الشركة بتنفيذها لصالحها ولم نقف على صحته لعدم وجود شهادة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة هذا الرصيد كما لم توافينا الشركة بتحليله ونشير الى ظهور رصيد الضريبة المستقطعة من الشركة في آخر إقرار ضريبي مقدم من الشركة لمصلحة الضرائب عن السنة المالية المنتهية في 2022/6/30 بنحو 6.561 مليون جنيه وقد أفادت الشركة بأن الرصيد الظاهر في القوائم المالية منذ تطبيق قانون الخصم عام 1994/1993 ولم يتم إجراء التسوية النهائية بشأنه بسبب تعثر الشركة في سداد المطالبات الضريبية عن السنوات من عام 1996 حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بتحليل رصيد الحساب المذكور مع الحصول على شهادة من مصلحة الضرائب بالموقف الضريبي للشركة حتى 2023/3/31للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

الرد :-

هذا الرصيد منذ تطبيق قانون الخصم والأضافة عام 94/93 المستقطع من الشركة بمعرفة جهات الاسناد وتقوم الشركة بخصمه من الاقرارات السنوية تحت ح/ الضريبة المستقطعة وحتى الان لم يتم التسوية النهائية مع الضرائب بسبب تعثر الشركة فى السداد عن السنوات من 1996 حتى تاريخه 0

- أظهرت القوائم المالية قيمة مدينون وارصدة مدينة آخري في 2023/3/31 بنحو 337.154مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي: -

1- نحو 74.319مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ أكثر من 5 سنوات (مصر) ولم تقم الشركة بموافاتنا بالمطابقات او المصادقات التي تم إعدادها بشأنها كما لم توافينا بالإجراءات التي اتخذتها لتحصيل تلك المديونيات كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعليالأصلي).

يتعين إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيلها .... والافادة.

الرد :-

جارى بحث الحسابات ومحاولة عمل مطبقات بين الهيئات والشركة التى توجد لها رصيد متوقفة ضمن المبلغ 74.319 مليون طبقاً للبيان المرفق 0

2- نحو 1.751 مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير، 257 ألف جنيه تحت مسمى تأمينات مختلفةلم نقف على صحتها حيث لم يتم موافاتنا من قبل الشركة بتحليل قيمة تلك المبالغ والمستندات المؤيدة وسند تحميلها الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحته في تاريخ2023/3/31.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

الرد :-

جارى تحليل الحساب ولعمل على تسوية الرصيد 0

3- نحو 282 ألف جنيه تحت مسمى تأمينات خطابات ضمان تمثل قيمة ما قامت الشركة بتغطيته من خطابات الضمان السارية ولم توافينا الشركة بشهادات البنوك التي تؤيد صحته هذا المبلغ الامر الذي لم نتمكن من التحقق من صحتها في 2023/3/31.

يتعين موافاتنا بالشهادات الصادرة من البنوك المؤيدة لهذا المبلغ حتى يمكن لنا التحقق من صحته في 2023/3/31 مع إجراء التسوية اللازمة بإثبات المبلغ ضمن حساب نقدية بالبنوك والصندوق تحت مسمى غطاء خطاب ضمان.

الرد :-

تم مطالبة جميع البنوك ولم نوفى بأى منها ، نظراً لوجود حجز على هذه البنوك 0

4- نحو مبلغ 10.757 مليون جنيه باسم/ هيئة التعمير ضمن حساب ارصدة مدينة طرف هيئات وشركات حيث سبق تخصيص مساحة10 الاف فدان من قبل

الهيئة المذكورة للشركة بشرق العوينات مركز الداخلة وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو 9.656 مليون جنيه وتم إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في 1999/4/4 الا انه بتاريخ 2008/11/14 صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حدا بالشركة إقامة الدعوي رقم 44 لسنة 2009 ، الدعوى رقم 19 لسنة 15 ق اقتصادية للمطالبة بمبلغ 33 مليون جنيه قيمة اعمال منفذة من قبل الشركة (حفر ابار مياه واستصلاح 10000 فدان) وكونت الشركة مخصص عنها بمبلغ 9.656 مليون جنيه ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة .... والافادة.

الرد :-

جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات فى 2023/6/30 0

ونحيط سيادتكم علماً بان الدعوى متداولة امام خبراء وزارة العدل للمعاينة وحصر ما تكبدته الشركة من اعمال تحديد قيمة التعويضات المستحقة للشركة 0

5- نحو 4.444مليون جنيه باسم/ البنية الأساسية ضمن حساب الأرصدة المدينة تحت التسوية تمثل الفرق بين المبالغ التي قامت وزارة الزراعة ، هيئة التعمير بخصمها من مستحقات الشركة طرفهما بنحو 20.186 مليون جنيه مقابل أعمال البينة الأساسية للأراضي التي قامت الشركة بشرائها منهما وبيعها للمستثمرين والمبالغ التي قامت الشركة بتحصيلها من مشتري تلك الأراضي (المستثمرين) بنحو 15.742 مليون جنيه ويرجع تاريخ استحقاق بعضها لعام 2009 وما بعده وتمثل باقي المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراة من الشركة ومكون عنها مخصص بمبلغ 2مليون جنيه فقط ولم تقم الشركة بموافاتنا بالإجراءات التي قامت باتخاذها لتحصيل تلك المبالغ حتى تاريخه(2023/5).

يتعين ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.

الرد :-

جارى تحصيل باقى المبالغ0

6- مبلغ 299000 جنيه ضمن حساب عهد طرف العاملين يمثل رصيد مدين طرف السيد/عصام وديع منصور مدير إدارة البنوك بالشركة سابقاً يمثل قيمة ما تم اختلاسه بمعرفة المذكور خلال العام المالي 2015/2014 حيث تعمد التلاعب والعبث بمستندات الشركة وذلك بإثبات وقائع بنكية غير صحيحة خلاف الوارد بكشوف حساب البنك وقد اتخذ مجلس ادارة الشركة قرار في 2015/8/10 بالموافقة على ما جاء بمذكرة السيد الاستاذ/ المستشار القانوني بالنسبة للمذكور وذلك بفصله عن العمل بعد العرض المحكمة

العمالية للنظر في امر فصله وتم احالة المذكور للنيابة العامة عن واقعة اختلاسه المبلغ المذكور وقيدت دعوى جنائية وتم محاكمة المذكور فيها وقضى ببراءته و بناء على ما صدر من حكم في الدعوى الجنائية قام المذكور برفع دعاوى ضد الشركة بأرقام 1660 لسنة 133 ق استئناف عالي القاهرة ، 3101 لسنة 2015 للمطالبة فيها بإلغاء فصله وتعويض مؤقت مقداره 12 شهر كامل الاجر ومازالت متداولة.

يتعين متابعة القضايا المتداولة بهذا الشأن للوقوف على ما تسفر عنه من أحكام وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

الرد :-

قد قامت الشركة عقب صدور حكم البراءة فى الجناية المقامة من النيابة العامة ضد المذكور والذى تأييد بالنقض بتقديم بلاغ اخر الى المحامى العام الاول لنيابات حلوان تتهم فى أشخاص اخرين بخلاف المذكور (حيث قام سيادة المحامى العام الاول لنيابات حلوان باستلام البلاغ بالمرفقات وجارى المتابعة للحصول على رقم البلاغ بعد الفحص والدراسة من النيابة العامة) 0

7- مبلغ 96928 جنيه ضمن حساب عهد طرف العاملين تمثل قيمة عهد طرف بعض العاملين تم اخلاء طرفهم من الشركة ولم يتم تحصيلها وقد أفادت الشركة برفع دعاوي قضائية ضدهم ومازالت متداولة.

يتعين متابعة القضايا المتداولة بهذا الشأن وموافاتنا بما انتهت إليه.

. الرد :-

تم رفع دعاوى قضائية على هؤلاء العاملين ومازالت القضايا مستمره 0

8- نحو 190.054مليون جنيه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين مرحلة من السنوات السابقة (الهدى للمقاولات العمومية، سوماك للتجارة والمقاولات، المقاول / احمد كمال محمد طاهر، المقاول / عيد مصطفى احمد على، المقاول / صبري سدراك يوسف،المقاول / شعبان عبد الصمد عبد الجواد، المقاول / عادل محمد فريد، المقاول / أشرف فهمي الجابري، المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة،الشركة المصرية للريوالصرف) نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع عليها أمام القضاء.

يتعين متابعة كافة الدعاوي القضائية المرفوعة في هذا الشأنوتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والإفادة.

الرد :-

قد قامت الشركة برفع الدعاوى القضائية على المذكورين بالترتيب أرقام (99 لسنة 2021 تجارى كلى حلوان ، 945 لسنة 2017 مدنى كلى حلوان ، 2086 لسنة 2017 مدنى كلى حلوان ، 4664 لسنة 2011 مدنى كلى جنوب القاهرة ، محكمة م 0ك المنشاة دعوى رقم 870 لسنة 2017 ، محكمة م0ك المنشاة دعوى رقم 869 لسنة 2017 ، رقم 477 و 491 و 593 لسنة 139ق استئناف عالى القاهرة)

بخصوص الدعوى الاولى رقم 99 لسنة 2021 تجارى ويوجد على المقاول دعوى أخرى تحت رقم 945 لسنة 2017 م0ك حلوان حيث صدر لصالح الشركة بتواريخ 2022/12/25 و 29 / 11/ 2020 أحكام بالزام المذكور بمبلغ مائة وخمسة وستون ألف وثلاثمائة وسبعون الف جنيها والفوائد القانونية بواقع 5% من تاريخ 2017/2/15 وحتى تمام السداد والزامه أيضا فى الدعوى الاخير بأن يؤدى للشركة ثمانمائة وتسعة وستون الف وأربعمائة جنيها والفوائد القانونية بواقع 4% من تاريخ 2017/4/26 وحتى تمام السداد ولم يستأنف المذكور الاحكام سالفة الذكر وجارى التنفيذ 0

أما بالنسبة للدعوى رقم 2086 لسنة 2017 فقد قضى فيها بتاريخ 2020/10/17 بانعدام الخصومة لوفاة المقاول المذكور وجارى الاستعلام عن الورثة بمحل اقامتهم بمركز أبوتشت _ محافظة قنا 0

أما بالنسبة للدعوى رقم 4664 لسنة 2011 مدنى كلى جنوب القاهرة فقد صدر فيها حكم بتاريخ 2016/2/29 لصالح الشركة بالزام المذكور بمبلغ مائة وخمسة عشر الف وتسعمائة واثنان وعشرون جنيها وخمسون قرشاً والفوائد القانونية بواقع 4% من تاريخ المطالبة وحتى السداد وتأييد هذا الحكم استئنافياً وجارى التنفيذ 0

أما بالنسبة للدعوى رقم 870 لسنة 2017 محكمة م 0ك المنشاة والدعوى رقم 869 لسنة 2017 محكمة م0ك المنشاة فهى متداولة بالجلسات 0

أما بالنسبة للاستئنافات أرقام 477 و 491 و 593 لسنة 139 ق استئناف عالى القاهرة والخاصو بالمقاول أشرف فهمى الجابرى مؤجلة بالجلسة 2023/4/2 للمرافعة0

فانه بالنسبة للمقاولين الاتى أسمائهم (عادل محمد فريد ، شعبان عبدالصمد عبدالجواد ، المجموعة المصرية الدولية الهندسية ، الشركة المصرية للرى والصرف ، سوماك للتجارة والمقاولات) فلم ترد للشئون القانونية أى افادة برفع دعاوى قضائية بشأنهم وسوف تقوم الادارة القانونية بالاستعلام من قطاع المراجعة عن موقفهم حتى يتسنى تنفيذ ملاحظة الجهاز المركزى بشأن تحريك دعوى قضائية ضدهم 0

- أظهرت القوائم المالية في 2023/3/31قيمة النقدية بالبنوك والصندوق بنحو 24.115مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي: -

1- لم نواف بشهادات بنكية بأرصدة البنوك المدينة والدائنة في 2023/3/31.

يتعين موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لكافة ارصدة الشركة بها حتى يمكن لنا التحقق من صحة أرصدتها في 2023/3/31.

الرد :-

لوجود حجز قضائى على جميع البنوك 0

2- وجود حجز على كافة أرصدة الشركة بالبنوك بنحو 30.276 مليون جنيه يتمثل في نحو 14.678 مليون جنيه صدر بها حكم قضائي نهائي لصالح السيد /ماجد خضر جبر الشافعي(استئناف رقم 10329 لسنة 134 ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم 150 لسنة 2022 حيث قامت الشركة باستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور بالمبلغ المذكور ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام 1307 لسنة 2022 استئناف عابدين ، رقم 25 لسنة 2022 ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز و ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية ، نحو 8.593 مليون جنيه قامت مصلحة الضرائب بالحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر) منذ 2018/1/23 وذلك لسداد مطالبات ضريبية طبقاً لمحضر الحجز الإداري ، نحو 7.005 مليون جنيه قيمة المصروفات القضائية على الحكم الصادر لصالح بنك مصر ضد الشركة.

يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع كافة الحجوزات الإدارية على حسابات الشركة بالبنوك مع متابعة الدعاوي المرفوعة في هذا الشأن وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب والمطالبات القضائية الواردة بالشركة.

الرد :-

فأن الشركة عبر الادارة القانونية بها عندما تم اعلانها بالحجز بادرت برفع دعوى عدم اعتداد بالحجز ورفعه تحت رقم 150 لسنة 2022 وتم مباشرتها الا أن صدر فيها حكم بالرفض بتاريخ 2022/4/6 وقامت الادارة القانونية بالاستئناف تحت رقم 137 لسنة 2022 وقضى فيه بالتأييد بتاريخ 2022/6/28 كما قامت الادارة القانونية برفع استشكال فى التنفيذ تحت رقم 1047 لسنة 2022 وقضى فيه بالرفض بتاريخ 2022/9/11 وتم استئنافه تحت رقم 212 لسنة 2022 وقضى فيه بالتأييد بتاريخ 2022/11/9 0

وازاء ولوجه الشركة لجميع الاجراءات القانونية لرفع الحجز وعدم التمكن من ذلك فقد قدمنا مذكرة للسيد اللواء مهندس العضو المنتدب بعدم جدوى اعادة الاجراءات القضائية لرفع الحجز مرة أخرى وقد أشر سيادته بالموافقة وأن الطريق لرفع الحجز هو تنفيذ الحكم حسب السيولة المتاحة حيث تم عرض الامر على العضو المنتدب وجارى التواصل مع الدائن لتنفيذ ذلك 0

3- تبين اعتماد الشركة اعتبارا من 2022/4/28 على خزينة الوارد (الإيرادات) في تحصيل مستحقاتها والصرف على كافة احتياجاتها على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة يتضمن انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظرا لتخصيص خزينة آخري لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) إلا أنه تبين قيام امين خزينة الإيرادات بتحصيل المبالغ الواردة اليه وايداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات – مرتبات للعاملين – صيانة.....) وكذا تحويل كافة مستحقاتها عن العمليات التي تنفذها للشركة القابضة على أن تقوم الشركة القابضة بإصدار شيكات بنفس قيمة تلك المستحقات لصالح امين الخزينة بالشركة ويقوم بصرفها من البنك وإيداعها بخزينة الوارد والصرف منها على احتياجات والتزامات الشركة مثال على ذلك تحويل مبلغ 5 مليون جنيه قيمة مستحقات الشركة عن عملية الجسر الترابي للقطار السريع (عملية 3 كيلو) الى حساب الشركة القابضة في يناير 2023، وتحويل مبلغ 3559751.50 جنيه قيمة مستحقات الشركة عن عملية انشاء مرافق وطرق بمدينة الفيوم الجديدة الى حساب الشركة القابضة ثم قيام الشركة القابضة بإصدار شيك بمبلغ2مليون جنيه لمقاول الباطن شركة / بيراميدز المنفذ للعملية، مبلغ 1559751 جنيه باسم صراف الشركة للصرف منها على التزامات الشركة المختلفة نظرا لظروف الحجز على أرصدة الجمعية لدى البنوك ويتصل بما تقدم تبين استخدام أذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة ويتم ترقيمها يدويا مما يضعف الرقابة على أموال الشركة.

يتعين ضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أنشطة الشركة في حالة وجود ظروف استثنائية وضرورة استخدام أذون صرف مسلسلة بأرقام مطبوعة (عند الحاجة للصرف من خزينة الوارد) وإتباع نظام يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة.

الرد :-

سيراعى ذلك فور رفع الحجز على ارصدة الشركة لدى البنوك 0

- أظهرت القوائم المالية في 2023/3/31 خسائر مرحلة بنحو 511.726 مليون جنيه وباستبعاد ربح الفترة من 2022/7/1 حتى 2023/3/31 والبالغ نحو 8.009 مليون جنيه يصبح صافي الخسائر المرحلة نحو 503.717 مليون جنيه في حين بلغ رأس مال الشركة نحو 65.100مليون جنيه في ذات التاريخ وبذلك تجاوزت صافي الخسائر نحو أكثر من7 أضعاف رأس المال الشركة (نسبة الخسائر المرحلة بعد تأثيرها بنتيجة التسعة أشهر من

العام المالي 2023/2022 الى رأس مال الشركة بلغت 773.76%) مما يشير الى تدهور أوضاع الشركة الأمر الذي يستلزم معه إعادة النظر بشأن استمرارية الشركة فى ظل ما ورد بالمادة 25 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 948 لسنة 2021 الخاص بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام.

يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة تعظيما لإيراداتها وتغطية كافة خسائرها المرحلة والنظر في مدى استمراريتها من عدمه وفقا لأحكام المواد المشار إليها.

الرد :-

عدم قدرة الشركة على استخراج خطابات ضمان أدى ذلك لعدم قدرتها فى الدخول الى مناقصة وعدم وجود أعمال بالامر المباشر 0

- أظهرت القوائم المالية قيمة الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في 2023/3/31 بنحو 20.792 مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي: -

1- نحو6.998 مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس ويمثل قيمة باقي أقساط 715 فدان شرق السويس مشتراه بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام 2004 وقد قامت الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو 22,724 مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها.

يتعين بيان أسباب ما تقدم والافادة.

الرد :-

جارى عمل مطابقة مع هيئة التعمير ، ويرجع عدم السداد لعدم توافر السيولة بالشركة 0

2- نحو 13,793مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم 2682 لسنة 2020 ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة.

ونشير الى عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو 14 مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم 203 لسنة 1991 وكذا عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين بعد تحول الشركة من القانون رقم 159 لسنة 1981 الى القانون رقم 203 لسنة 1991 وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 106 لسنة 2012 حيت تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في 2013/10/24.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :-

جارى المتابعة مع القائمين بأعمال التصفية والخبير 0

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة في2023/3/31 نحو 216.861 مليون جنيه مقابل نحو 223.726 مليون جنيه في 2022/6/30 بنقص قدره 6.865مليون جنيه ولم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذي لا يمكننا معه الحكم على مدى كفايتهافي الأغراض المكونة من أجلها من عدمه**وذلك على النحو التالي: -**

1. بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في 2023/3/31 نحو 67.153 مليون جنيه وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به وقد بلغت إجمالي المطالبات الضريبية الواردة للشركة من مصلحة الضرائب وفقا لما امكن حصره – نحو 437.177مليون جنيه تتمثل في نحو 283.994 مليون جنيه قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة(أرباح شركات أموال) عن الأعوام 1996/1995 حتى عام 2018/2017 من واقع نموذج (19) – ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو 124.538 مليون جنيه ، نحو 28.308 مليون جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (3سداد)- ربط نهائي -خلال الفترة من 2011/6 حتى 2018/6 شاملة غرامات التأخير حتى 2022/2، نحو 321 ألف جنيهقيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة كسب العمل- ربط نهائي-عن الفترة من 2015/1/1 حتى 2016/12/31. ونشير الى وجود مستحقات لصالح مصلحة الضرائب مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة حتى 2023/3/31 (ضمن الأرصدة الدائنة) بنحو25.358 مليون جنيه فقط.

يتصل بما تقدم تبين وجود حجز بتاريخ 2018/1/23 على ارصدة الشركة لدى معظم البنوك من مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) بمبلغ 8592636 جنيه قيمة ضريبة مبيعات أقساط سلع رأسمالية حتى 2016/5 تتمثل (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج).

ونشير الى قيام الشركة برفع الدعاوى القضائية أرقام 50425 لسنة 72 ق ،15884 لسنة 76 ق قضاء إداري العباسية ضد وزير المالية للطعن على قرار لجنة الطعن 133،134،135 عن سنوات فحص ضريبة الدخل (الضريبة على شركات الأموال) عن سنوات الفحص من 2005 الى 2009 ومازالت متداولة امام القضاء. الأمرالذي نرى معه عدم كفاية المخصص.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

الرد :-

تم تكوين مخصص ضرائب متنازع عليها بسبب أن الشركة قامت برفع دعوة قضائية على مصلحة الضرائب عن جميع سنوات الفحص منذ عام 1991 حتى عام 2015 بسبب تعسف المصلحة فى تقدير الاوعية الضريبية ومعظمه تقديراً ولم يتم الفحص الشركة منذ عام 2000 حتى 2018 وبالنسبة للمبالغ 346.203 مليون جنيه ضرائب تقديرية بموجب نموذج 19 وتقوم الشركة بالاعتراض عليه ويتم اعادة الشركة مرة أخرى الى الفحص عن طريق اللجان الداخلية وليس ربط نهائياً على الشركة تجنباً من مصلحة

الضرائب لتفادى التقادم 0 اما بالنسبة للمبالغ القيمة المضافة والسلع الراسمالية وكسب العمل والدمغة ربط نهائياً وسوف يتم السداد عند توافر السيولة 0

2. تضمنت المخصصات نحو 3.643 مليون جنيه تحت مسمى مخصص قضايا ومطالبات بعد تخفيضه بنحو 519 ألف جنيه في 2022/12 بقيمة المستخدم من المخصص بناء على موافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2022/12/20 على اعتماد تسوية قيمة المبلغ المسدد لورثة السيد /ماجد خضر جبر الشافعي والصادر له حكم قضائي نهائي (استئناف رقم 10329 لسنة 134 ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم 150 لسنة 2022 حيث قامت الشركة باستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام 1307 لسنة 2022 استئناف عابدين ، رقم 25 لسنة 2022 ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز و ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية دون ان تقوم الشركة بإثبات كامل قيمة الحكم ضمن مصروفاتها او تكوين مخصص لهذا الحكم في الفترات السابقة بالمخالفة للفقرة (61) ، (62) من المعيار المحاسبي المصري رقم (28) -المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة - والتي تنصان على ((يتم استخدام المخصص فقط للنفقات التي سبق تكوين مخصص لها ، يتم فقط تسوية النفقات المرتبطة بالمخصص الأصلي بواسطة ذلك المخصص حيث ان تسوية نفقات مقابل مخصص سبق تكوينه لغرض آخر قد يؤدى الى إخفاء أثر الحدثين)

ونشير الى ان الشركة قدمت لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل ولا يفي بالغرض لعدم تضمينه المبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية نسب الكسب او الخسارة لكل قضية على حده وقد بلغ ما أمكن حصره من قضايا صدر فيها حكم نهائي ضد الشركة نحو 39.490 مليون جنيه فضلا عن وجود نحو 15.055 مليون جنيه قيمة مطالبات قضائية (نسبى، خدمات) مستحقة على الشركة لم تقم الشركة بإثباتها في دفاترها وسجلاتها.

يتصل بما تقدم بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الشركة ضد الغير نحو 114.550 مليون جنيه كما بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة 27.670 مليون جنيه وما زالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

يتعين اثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة في ضوء ذلك مع ضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاة لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومتضمنه احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم في2023/3/31في ضوء احتمالية الكسب والخسارة للدعاوى المتداولة امام القضاء.

الرد :-

جارى البحث والدراسة فى ضوء تحسن الموقف المالى للشركة ورفع الامر الى مجلس الادارة لزيادة قيمة المخصص 0

3. تضمنت المخصصات نحو 64.051 مليون جنيه قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة لمواجهة الالتزامات التي قد نشأت على الشركة نتيجة عدم تنفيذ بعض العمليات وسحبها منها تتمثل في نحو 40.402 مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمقابلة سحب العمليات بمنطقة توشكي ، نحو 20 مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب عملية بحيرة المنزلة ، نحو 2.772 مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة فرق تكلفة المسافة من كيلو 23 الى الكيلو 24.17 بتوشكى ، نحو 877 ألف جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب العمل بمشروعات الإسكان ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوينها وقد بلغت إجمالي فروق الأسعار وغرامات التأخير التي تطالب جهات الاسناد الشركة بها عن تلك العمليات نحو 150.130مليون جنيه الامر الذى نرى معه عدم كفايتها.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة مع تدعيمها بالقدر اللازم.

الرد :-

يتم عمل المخصصات فى حالة سماح القوائم المالية للشركة بذلك 0

4. تضمنت المخصصات المبالغ التالية: -

المبلغ بالجنيه	بيان
نحو 7.825 مليون جنيه	مخصص تسليم أعمال
نحو 178 ألف جنيه	مخصص التأمين على السيارات
نحو 10آلاف جنيه	مخصص استهلاك كهرباء

لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن الحكم على مدى كفايتها من عدمه خاصة في ظل ان التأمين على السيارات، استهلاك الكهرباء طبيعتها تخرج عن نطاق تكوين مخصصات لمواجهتها حيث انها لا تمثل التزام حال على الشركة ويكون من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد بسببها حيث انها تعتبر في حكم الالتزامات المؤكدة.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بهذه المخصصات حتى يمكن الحكم عليها وإجراء التسويات اللازمة.

الرد :-

تم تكوين هذه المخصصات السنوات الماضية بموافقة مجلس ادارة الشركة لوجود فائض فى القوائم المالية 0

5. بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في 2023/3/31 نحو 15.153مليون جنيهاً بعد تخفيضه خلال الفترة محل المراجعة بنحو 6.347 مليون جنيه ويمثل قيمة المستخدم من المخصص لتسوية جانب من مديونية جنوب الوادي تنفيذا للحكم القضائي الصادر في الاستئناف رقم 268 لسنة 138 ق على الرغم من عدم تكوين مخصص لهذا الحكم في الفترات السابقة والمخالفة للفقرة (61، 62) من المعيار المحاسبي رقم (28) – المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة السابق الإشارة إليه في حين بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة نحو102 مليون جنيهاً

تتمثل في نحو 74 مليون جنيه بحساب العملاء ، نحو 282 مليون جنيه بحساب الأرصدة المدينة الأخرى ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين هذا المخصص.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصص المذكور مع تدعيمه بالقدر اللازم مع ضرورة الالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي المشار إليه بشأن كيفية وطريقة استخدام المخصص.

الرد :-

سيتم العمل على زيادة المخصص عند تحسين موقف الشركة وما تظهره القوائم المالية التى سوف تعد فى 2023/6/30 0

- ظهر رصيد حساب البنوك الدائنة في 2023/3/31بنحو 99.422مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي: -

1. لم يتم موافاتنا بشهادات كافة البنوك الدائنة في تاريخ الميزانية للتحقق من صحة كافة الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي كما لم ترد كشوف حساب من البنوك المتوقف التعامل معها ومنها البنك الأهلي المصري دار السلام، بنك مصر / الموسكى،بنك التنمية والائتمان الزراعي، بنك التعمير والإسكان، بنك الشركة المصرفية).

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

الرد :-

تم مخاطبة البنوك ولم يتم الرد لوجود حجز قضائى على جميع البنوك التى تتعامل معها الشركة 0

2. تضمن الرصيد نحو 29.550 مليون جنيه باسم بنك مصر/الموسكى (سحب علي المكشوف دائن) في حين أن أخر شهادة من البنك في 2019/6/30 تضمنت رصيد مدين بمبلغ 89.690 مليون جنيه بفارق نحو 60.140 مليون جنيهعن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ 2017/6/15 لتصبح المديونية علي الشركة نحو63.778مليون جنيه بدلاً من 112.570 مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ 20 مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد المقررة حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ 5.5 مليون جنيه والباقي لم يسدد بخلاف الفوائد المدينة من عام 2018 حتي عام 2021 وقد أدي هذا الي صدور حكم قضائي بتاريخ 2020/1/14 في الدعوى رقم 881 لسنة 7 ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ 89999267 جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع 13.5% ، وقد قامت الشركة بالطعن علي الحكم برقم 4889 لسنة 90 ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي تاريخه (2022/10) ولم يحدد لها جلسة ، ونشير الى ان الشركة لم تقم بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ 30 مليون جنيه في السنوات السابقة لمقابلة هذا الحكم بنسبة 33.33 % من قيمة الحكم الصادر على المنشأة وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (28)- المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة والاستردادات والذى اوجب الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حال (قانونى اوحكمي) ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام وانه يتم التمييز بين المخصصات والاعتراف بالالتزامات الأخرى من خلال عدم التأكد من توقيت وقيمة النفقات اللازمة لتسوية الالتزام على

الشركة وحيث انه صدر حكم على الشركة محدد التوقيت والمقدار فانه يخرج عن نطاق الاعتراف بالمخصصات.

يتعين اثبات كامل قيمة الحكم الصادر ضد الشركة في دفاترها وسجلاتها مع ضرورة متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول على شهادة من البنك المذكور بالرصيد في 2023/3/31 واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه.

الرد :-

بالنسبة لمديونية بنك مصر فهى من الديون الثابتة بدفاتر الشركة وأن كان يوجد منازعة جدية من الشركة فى قيمتها حيث قامت الشركة بعمل نقض فى الحكم موضوع المطالبة القضائية تحت رقم 4889 لسنة 90ق للمنازعة فى قيمة المبالغ والنقض متداول بالجلسات أمام جهة الخبرة والدعوى مؤجلة لجلسة 2023/5/23 ومن شأن الحكم فيها لصالح الشركة تخفيض قيمة المصروفات سالفة الذكر 0

ونفيد علم سيادتكم انه يتم الان التفوض مع البنك على ان يتم السداد العين الاصل الدين مقابل التنازل عن الفوائد ولقد تم عمل مذكرة تعرض على مجلس الادارة لتدعيم مخصص مقابلة حكم بنك مصر بمبلغ 10 مليون جنيه ليصبح 40 مليون 0

3. مازالت الشركة لم تقم برد خطابات الضمان خلال ثمانية أشهر والبالغ قيمتها فى2023/3/31نحو7.831 مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في 2015/5/17 حتى تاريخ المراجعة في 2023/2 مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ 5 مليون جنيه فقط لمقابلة تلك الالتزامات.

يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.

الرد :-

جارى العمل على رد هذه الخطابات فور توفر السيولة لانهاء بعض العمليات المتوقفة منذ سنوات 0

4. ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في 2023/3/31 دائن بمبلغ 46.364 مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص (2023/5) لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ 26 مليون جنيه في 2014/3/24 ولم ترد شهادات من البنك المذكور حتى تاريخ الفحص حتى يمكن التحقق والوقوف على صحة رصيده الظاهر بالقوائم المالية وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم 130 لسنة 12 ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في 2021/8/1 بالزام الشركة بمبلغ 77191550 جنيه بالإضافة الى العوائد الاتفاقية بواقع 12.5% سنويا من تاريخ المطالبة 2019/12/31 وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع 2% من تاريخ اليوم التالي في 2020/1/1 وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها.

يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.

الرد :-

تم عمل تسوية مع البنك الاهلى المصرى ومرفق صورة من عقد الاتفاق وسيتم سداد الدفعة المقدمة فى 2023/7/1 0

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في 2023/3/31بنحو 25.358 مليون جنيه منه **وقد تضمن الرصيد ما يلى: -**

أ- مبلغ بنحو16.205 مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من ضرائب الداخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل المستحقة على الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام 1996/1995 حتى عام 2018/2017 نحو 283.994 مليون جنيه وذلك من واقع نموذج (19) – ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو 124.538 مليون جنيه.

ب- مبلغ بنحو 3.695 مليون جنيه قيمة ضرائب المبيعات المستحقة على الشركة وقدبلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (3سداد)- ربط نهائي - خلال الفترة من 2011/6 حتى 2018/6 شاملة غرامات التأخير حتى 2022/2 نحو 28.308 مليون جنيه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة لضبط أرصدة الشركة الخاصة بمستحقات مصلحة الضرائب حتى يمكن لنا التحقق من صحتها مع ضرورة الاتفاق مع المصلحة على جدولة تلك المستحقات وسرعة سدادها تجنبا لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية الموحدة.

الرد :-

يتم دارسة موقف كل مخصص على حدا وسوف يتم رد أى مخصص انتهى الغرض منه 0

- ظهر رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقوائم المالية في 2023/3/31بنحو 427.520مليون جنيه **وقد تضمن الحساب المبالغ الاتية: -**

1- نحو 6.270مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد 916 ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر 2014 ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير (تم خصم جزء من أقساط الأرض من قيمة العمليات المنفذة من قبل الشركة لصالح هيئة التعمير) بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من 80% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.

الرد :-

لعدم توافر السيولة بالشركة 0

2- نحو 1.906 مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات عن السلع الرأسمالية بناءً على المصادقة الواردة منها بتاريخ 2017/7/10 بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم 5654 لسنة 60ق بالقضاء

الإداري بالإسكندرية ونشير الى قيام مصلحة الضرائب بالحجز على معظم أرصدة الشركة لدى البنوك التي تتعامل معها بتاريخ 2018/1/23 بنحو 8.592 مليون جنيه بقيمة المستحق للمصلحة المذكورة عن ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات التي قامت الشركة باستيرادها) عن الفترة 2009/6 حتى 2016/5 بفرق 6.686 مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

يتعين إثبات قيمة المطالبة الضريبية الواردة للشركة من مركز كبار الممولين بخصوص ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية مع العمل على سرعة سداد تلك المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتى لا تتعرض الشركة للغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبة الموحد.

الرد :-

هذا الرصيد قيمة الاقرارات السنوية المقدمة من الشركة الى المصلحة حتى عام 2000 ويباقى السنوات الاقرارات المقدمه خسائر أم مطلبة الضرائب بمبلغ 193.020 لم يتم الربط النهائى للشركة حيث لم يتم فحص الشركة نهائياً حتى تاريخه بخلاف الدعوات القضائية المرفوعة من الشركة ضد مصلحة الضرائب ولم يبت فيها حتى الان 0

- أظهرت القوائم المالية نحو 141.77 مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية حتى 2023/3/31في حين بلغت المديونية المستحقة لصالح الهيئة المذكورة نحو 153.527 مليون جنيه حتى فبراير 2023 وذلك وفقا للخطاب الوارد الى الشركة بتاريخ 2023/4/3 من السيد / مدير عام التفتيش بالتأمينات بفرق 11.757مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

ويتصل بما تقدم تم الاتفاق بين الشركة والهيئة المذكورة بتاريخ 2022/12/3 علىجدولة المديونيات المستحقةعلى الشركة لصالح الهيئة المذكورة على 120 شهر (عشر سنوات) اعتبارا من 2023/2/1 مع مراعاة انه في حالة التوقف على سداد 3 أقساط متتالية يتم الغاء هذ الاتفاق هذا وقد تبين عدم قيام الشركة بسداد أي مبالغ للهيئة وفقا للجدولة المشار إليها على الرغم مطالبة الهيئة بذلك بكتاباتها وآخرها بتاريخ 2023/4/3 والذي أشار إلى أن الهيئة المذكورة ستقوم باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة لعدم جديتها في السداد.

يتعين: -

أ- بحث ودراسة هذا الفرق مع ضرورة الحصول على شهادة من هيئة التأمينات الاجتماعية بمفردات المديونية المستحقة على الشركة حتى 2023/3/31 حتى يمكن لنا التحقق من أصل المديونية والفوائد الناتجة عن التأخر في السدادوإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

ب- سرعة سداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية الجديد رقم 148 لسنة 2019.

الرد :-

جارى السداد عند توفر السيولة بالشركة 0

3- نحو 2.763 مليون جنيه باسم شركة الفارس الذهبي وهو مرحل بدفاتر الشركة من قبل عام 2020 وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد بنحو 1.295 مليون جنيه،نحو 1.468مليون جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تنفيذ تلك الأعمال وعلى الرغم من قيام

المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه إلا إنه لم يتم سداد تلك المبالغ للمذكور حتى مايو 2023 وترحل سنويا بدفاتر الشركة دون تسويتها.

يتعين تشكيل لجنه لبحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها وإجراء ما يلزم من تسويات.

الرد :-

يتم صرف مستحقات مقاولى الباطن بناءاً على موافقة ادارة الشركة 0

- ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في 2023/3/31 بنحو 64.666 مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من 10 سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وقد تضمن الحساب ما يلي: -

1- نحو 49.430مليون جنيه قيمة قروض حصلت عليها الشركة من الهيئة العامية لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تتمثل في نحو26.859 مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، نحو 20.757 مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض بنك الاستثمار الأوروبي وذلك وفقا لأخر مطابقة بين الشركة والهيئة المذكورة بشأن تلك القروض بتاريخ 2022/11/6 وتلك القروض ممنوحة للحكومة المصرية ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في صورة معدات ويتم سدادها على اقساط نصف سنوية بمعدل فائدة 8% سنويا دون أن تلتزم الشركة بالسداد خلال المدد المقررة (2015/12) بالنسبة لقرض أبوظبي ، 2009/5/15 بالنسبة لقرض بنك الاستثمار الأوروبي) ، نحو 1.814 مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات(اعتمادات مستندية عن المعونة الأمريكية).

وقد تبين توقف الشركة عن سداد تلك القروض الامر الذي قد يترتب عليه تحمل الشركة أعباء اضافية تتمثل في الفوائد التي تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد.

يتعين إجراء المطابقة اللازمة على أرصدة تلك القروض مع الهيئة المذكورة حتى يمكن التحقق من صحة الرصيد الظاهر في 2023/3/31 مع ضرورة قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها في المواعيد المحددة.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر السيولة بالشركة 0

2- نحو 4.427 مليون جنيه تمثل رصيد المديونية المستحق لبنك الاستثمار القومي عن القروض التي حصلت عليها الشركة والتي توقفت الشركة عن سدادها منذ عام 2006.

يتعين العمل على سداد تلك المديونية المستحقة للبنك المذكور حتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الفوائد على رصيد القروض غير المسددة.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر السيولة بالشركة 0

3- نحو 2.808 مليون جنيه يتمثل في نحو 1.250 مليون قيمة أصل القرض الممنوح للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ 2012/5/20 وذلك لصرف أجور العمال على ان يتم سداده خلال عام بفائدة قدرها 13% سنوياً وقد تم مد اجل القرض حتي 2015/11 ولم يعاد تجديده بالإضافة الى نحو 1.558 مليون جنيه قيمة الفوائد التي تحملتها الشركة منذ تاريخ منح القرض حتى 2021/9/30 (لوحظ قيام الشركة بحسابها كل عام بشكل تقديري على أساس 13% سنويا

لعدم ورود شهادة او مصادقة من وزارة المالية) وهى ازيد من قيمة أصل القرض نفسه نتيجة لعدم التزام الشركة بسداد قيمة القرض في المواعيد المقررة ونشير الى ان الشركة لم توافينا بشهادة او مصادقة من وزارة المالية تؤيد صحة هذا الرصيد الامر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحته.

يتعين سرعة سداد القرض المستحق على الشركة وفوائده تجنبا لتحمل الشركة أعباء مالية لا مبرر لها تتمثل في قيمة الفوائد المستحقة عليها نتيجة عدم الالتزام بالسداد مع مخاطبة وزارة المالية بالحصول على شهادة منها برصيد القرض والفوائد المستحقة في 2023/3/31 والافادة.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر السيولة بالشركة 0

4- نحو 8 مليون جنيه قيمة القرض التي حصلت عليه الشركة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية لدعم الشركة في سداد أجور العمال نتيجة العجز الشديد التي تعاني منه الشركة في السيولة النقدية.

يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة بما يساهم في تعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وسداد التزاماتها مع العمل على سداد هذا القرض.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر السيولة بالشركة 0

- ظهر رصيد حساب الدفعات المقدمة من بيع اراضي في2023/3/31 بنحو 10.255 مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي: -

1- نحو 1.140 مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها 2000 فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم 130 لسنة 2000 حيث إن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم 146لسنة 2009 والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر السيولة بالشركة 0

2- نحو 9.115 مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة وقامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك الاراضيمن قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة بسداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضي منذ عام 1996.

يتعين العمل على سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضي جديدة للشركة.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر السيولة بالشركة 0

- عدم وجود معايير يتم على أساسها حساب رسوم الموافقة على تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض الزراعية الي أراضي مباني يقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة (منطقة غرب النوبارية).

يتعين موافاتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.

الرد :-

- قرار مجلس الادارة بالجلسة رقم (9) بتاريخ 2022/1/20 الموضوع رقم 22/9 بخصوص رسوم تغيير النشاط 0

- قرار مجلس الادارة جلسة رقم (9) بتاريخ 2022/1/20 الموضوع 17/9 بخصوص اعتماد زيادة رسوم التنازل والمصروفات الادارية وتكلفة أداء الخدمات 0

- قرار مجلس الادارة بالجلسة رقم (13) بتاريخ 2022/6/8 بخصوص موضوع 8/13 اعتماد الموافقة على تحصيل مقابل تنفيذ النشاط للاراضى لغرض السكن فقط (بناء منزل) 0

- تبين تحقيق معظم المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة خسائر حتى 2023/3/31 نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلا عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال التسعة أشهر من العام المالي 2023/2022 منها على سبيل المثال (منطقة الفيوم، منطقة واديالنقرة، منطقة غرب النوبارية، منطقة جنوب القنطرة (شمال سيناء)،عملية طلمبات النصر /4،...) مع تحميل الشركة مصروفات عنها (معظمها أجور).

يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

الرد :-

جارى تنفيذ وعمل ختامى لهذه العمليات لتجنب المزيد من الخسائر 0

- تضمنت إيرادات النشاط في 2023/3/31 نحو 8.661مليون جنيه عن بيع مساحة 40.352 متر أراضي بمنطقة قبلي هارون والمباعة للسيد/ عبد الكريم عبد التواب (مستند رقم 2022/11/190) كما تضمنت الإيرادات المتنوعة نحو 634 ألف جنيه عن بيع المخلفات والكهنة خلال المدة من 2022/7/1 حتى 2023/3/31 وقد تبين ضعف الرقابة الداخلية على اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك: -

أ- اعتماد الشركة بصفة أساسية على طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال المدة من2022/7/1 حتى 2023/3/31.

ب- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل على عدد محدود من المتزايدين مثال على

ذلك امر البيع رقم 2023/2022/11 وكذا المزايدة المحدودة لبيع مساحة الأرض المشار إليها أعلاه حيث تم توجيه الدعوة بجلسة المزايدة المحدودة بتاريخ 2021/5/23 بعدد 3 متزايد حضر منهم عدد 2 فقط.

يتعين ضرورة اتباع طرق البيع المناسبة تكفل الحصول على أفضل الشروط والاسعار لصالح الشركةووضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والاسعار.

- بلغت إجمالي مصروفات الشركة خلال الفترة من 2022/7/1 حتى 2023/3/31 نحو 91.067 مليون جنيه وقد تضمنت المصروفات ما يلي: -

1- نحو 2.174 مليون جنيه قيمة الفوائد القانونية بنسبة 5% نتيجة تأخرها في سداد قيمة الحكم القضائي الصادر لصالح شركة مصر الحجاز لصناعة المواسير في الدعوى رقم 117 لسنة 2009 المستأنف برقم 584 ،1302 لسنة 128 ق ضد الشركة والقاضي بالزام الشركة بسداد مبلغ 2.885 مليون جنيه لصالح الشركة المذكورة مع فائدة قانونية 5% منذ تاريخ المطالبة حتى السداد وقد بلغت إجمالي قيمة المبالغ المسددة بمعرفة الشركة لصالح شركة مصر الحجاز نحو 5.059 مليون جنيه(3 مليون بتاريخ 2022/5/18 ،1.750 مليون جنيه بتاريخ 2022/6/21 ، 309 ألف جنيه بتاريخ 2022/7/19) شاملة أصل المديونية والفوائد القانونية من تاريخ الدعوى في 2009/4/11 حتى 2022/7.
يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم.

الرد :-

أن الصادر لصالحه الحكم لم يتقدم بطلب للتنفيذ الودى أو اتخاذ اجراءات التنفيذ الجبرى (وهو ما قام بتنفيذه من اجراءات التنفيذ الجبرى) الا بتواريخ السداد قرين المبالغ المسددة بمعرفة الشركة سالفة الذكر وهذا لا يمنع من أن الشركة تواصلت مع الصادر لصالحة الحكم لمحاولة جدولة الحكم الا أن الصادر لصالحة الحكم رفض ذلك (تم ذلك بالطريق الودى) وازاء عدم توافر السيولة المالية داخل الشركة وحيث أنه لاتوجد وسيلة قانونية لاجبار الدائن على القبول الجزئى اذ أن هذا القبول يتم برضاء الدائن دون اجباره 0

وعليه فأن عدم التنفيذ والتراخى فيه تم بسبب عدم تقدم الصادر لصالحه الحكم للتنفيذ وهذا فى صالح الشركة وليس العكس لانخفاض قيمة الفائدة فى مقابل احتفاظ الشركة بالمبالغ لاكبر فرصة ممكنة وذلك بدون سوء نية من جانب الشركة لعدم توافر السيولة من ناحية ومن ناحية أخرى كون الدائن كما تقدم بيانه لم يتقدم للتنفيذ الجبرى منذ صدور الحكم وحتى تاريخ الوفاء الجزئى هذا المبلغ عبارة عن قيمة الفوائد القانونية بنسبة 5% من المبلغ المحكوم به وقدره 2885189.72 جنيها من تاريخ المطالبة الحاصل فيه 2009/4/11 وحتى تمام السداد طبقا للحكم الصادر فى الدعوى سالفة الذكر بالاضافة الى رسوم التنفيذ 0

2- نحو 3.680 مليون جنيه قيمة غرامة تأخير على المستخلص رقم (3،2) بتاريخ 2022/12/21 عن عملية تنفيذ الجسر الترابي بالقطار السريع (مستند 2023/2/95)، والمستخلص رقم (4) عن ذات العملية بتاريخ 2023/1/31 (مستند 2023/3/295) بطول 3 كيلو متر وذلك لتأخر الشركة في تنفيذ العملية عن الموعد المحدد لها بثمانية أشهر اعتبارا 2022/3/10.
يتعين الالتزام المواعيد المقررة بإنهاء المشروعات حتي لا تتحمل الشركة المزيد من غرامات التاخير.

3- نحو 308 ألف جنيه قيمة المقايسة التقديرية للأعمال المدنية لتركيب خلاطة الخرسانة المركزية بمحور المريوطية والمنفذة بمعرفة المقاول / شركة احمد عبد النور محمود على ان تخصم قيمة تلك الاعمال من القيمة الايجارية

للمستحقة للشركة عن تأخير الخلاطة المذكورة EMAD15 لنفس المقاول تطبيقا لنص الفقرة رقم (10) من البند (8) من العقد المبرم مع المقاول المذكور دون ان نتمكن من التحقق من قيمة تلك الاعمال خاصة ان المقاول المذكور لم يقدم فاتورة عنها حيث تم اعتماد قيمتها بناء على فاتورة رقم (1) ختامي لتلك الاعمال صادرة من قطاع التنفيذ بالشركة ، المقاول دون ان يتبين لنا ما اذا كانت قيمة الاعمال الفعلية المنفذة مطابقة للمقايسة التقديرية من عدمه فضلا عن عدم خصم نسبة 5% من قيمة تلك الاعمال وتوريدها لمصلحة الضرائب قيمة ضريبة القيمة المضافة على تلك الاعمال بالمخالفة لقانون ضريبة القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستندات المؤيدة لتلك الاعمال والالتزام بأحكام القانون المذكور.

الرد :-

جارى بحث الامر 0

4- نحو 22 ألف جنيه قيمة غرامات تأخير مسددة للهيئة العامة للرقابة المالية (مستند 148، 149/ 2023/1 بمبلغ 17 ألف جنيه) لتأخر الشركة عن تسليم القوائم المالية لها في المواعيد المقررة المخالفة لأحكام المادة رقم (65) من قانون سوق المال رقم (95 لسنة 1992) وكذا غرامة التأخير المسددة لصالح البورصة المصرية (مستند 2023/1/144 بملغ 5 آلاف جنيه) بالمخالفة لأحكام المادة رقم (46) من قواعد القيد والشطب بالبورصة للتأخر في تسليم القوائم المالية المشار إليها أعلاه.

يتعين ضرورة الالتزام بأحكام القانون المشار إليه وكذا قواعد القيد والشطب بالبورصة وفقا للمادة المشار إليها والعمل على تسليم القوائم المالية في المواعيد المقررة لها.

الرد :-

سيراعى ذلك فى الفترة القادمة 0

5- نحو 36 ألف جنيه قيمة الراتب المنصرف للسيد رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي (العضو المنتدب) بواقع 9 ألف جنيه شهريا عن الفترة من 2022/7/1 حتى 2022/11/1 (4 شهور) وهو ما يعادل نصف الراتب الشهري المقرر للسيد رئيس مجلس الإدارة التنفيذي (العضو المنتدب) وذلك وفقا لما قررته الجمعية العامة للشركة بتاريخ 2021/11/27 إلا أنه تم إيقاف صرف هذا الراتب اعتبارا من شهر نوفمبر 2022 وفقا لما ورد بكتاب الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية رقم 488 بتاريخ 2022/11/14 على أن يتم تعلية ما تم صرفه على حساب جاري مبالغ مدينة طرف سيادته لحين مخاطبة الجمعية العمومية بقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بشأن مدى جواز صرف هذا الراتب شهريا ومدى قانونية رد ما سبق صرفه لسيادته من عدمه في الفترة السابقة على قرار الإيقاف والبالغ نحو 63 ألف جنيه عن

الفترة من 2021/12/1 حتى 2022/6/30(7 شهور) نظرا لما تبين من تعارضه مع نصوص قانون 203 لسنة 1991 المعدل بالقانون رقم 185 لسنة 2020.

وقد تبين عدم قيام الشركة بتعلية تلك المبالغ على حساب جاري مبالغ مدينة طرف سيادته وفقا لما ورد بكتاب الشركة القابضة المشار إليه فضلا عما تبين من عدم الفصل بين بدل الحضور والانتقال بجلسات مجلس الإدارة المقرر للسادة رئيس وأعضاء المجلس البالغ 1500 جنيه للجلسة الواحدة.

يتعين تعليه إجمالي المنصرف منذ 2021/12/1 حتى 2022/11/1 والبالغ نحو 99 ألف جنيه بالأرصدة المدينة طرف سيادته وإجراء ما يلزم من تسويات مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختلفة واتخاذ اللازم بشأن فصل بدل الحضور والانتقال المشار إليه وموافاتنا بما انتهى إليه العرض على الجمعية العمومية بقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بهذا الشأن.

- لم نتمكن من التحقق من صحة عملية استبدال عدد (13) بطارية كهنة بعدد (3) بطاريات جديدة حيث قامت الشركة ببيع عدد(13) بطارية كهنة لشركة أولاد عبد الله للبطاريات بمبلغ 6560 جنيه بتاريخ 2022/10/19 دون ان نتمكن من التحقق من صحة المبلغ المذكور لعدم إصدار فاتورة به من الشركة وانما صدر به فاتورة من الشركة المذكورة وقامت الشركة في نفس التاريخ بشراء عدد (3) بطارية من الشركة المذكورة بمبلغ 6250 جنيه بموجب فاتورة غير ضريبية بالمخالفة لقانون الضرائب على الداخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بإصدار فواتير ضريبية بقيمة ما يتم بيعه مع تحميلها بالضرائب المقررة قانونا والحصول على فواتير ضريبية بقيمة ما يتم شراؤه والالتزام بأحكام قانون المشار إليه.

الرد :- جارى بحث الامر بمعرفة ادارة الضرائب 0

- تضمنت قائمة إيرادات ومصروفات خلال الفترة من 2022/7/1 حتى 2023/3/31 تحقيق الشركة نحو 854ألف جنيه إيرادات من نشاط تأجير المعدات للغير مقابل تحملها مصروفات بنحو 959 ألف جنيه عن هذا النشاط محققة خسارة بنحو 105 ألف جنيه الامر الذي ينتفي معه الغرض من تأجير تلك الأصول وهو استغلال الطاقات المتاحة بالشركة من أجل تحقيق أرباح.

يتعين بيان أسباب ما تقدم.

الرد :- جارى بحث الامر مع رئيس قطاع الورش 0

- لم يتم تحميل حساب مصروفات الفترة من 2022/7/1 حتى 2023/3/31 بمبلغ 60 ألف جنيه قيمة تكاليف الرقابة المستحقة للجهاز المركزي للمحاسبات عن العام المالي 2023/2022 وفقا للمطالبات الواردة منه للشركة وآخرها بتاريخ 2023/4/9 كما لم يتم سداد مستحقات الجهاز البالغة نحو 220 ألف جنيه في 2022/6/30.

يتعين إجراء ما يلزم من تسويات وتحميل حساب المصروفات بالمبلغ المذكور عن عام 2023/2022 والعمل على سرعة سداده وكافة المستحقات في أقرب وقت ممكن حيث إن هذه المبالغ ضمن إيرادات الدولة السيادية وتتضمنها الموازنة العامة للدولة.

الرد :- جارى اثبات ذلك فى الفترة القادمة 0

- قامت الشركة بإبرام عقد شراكة بتاريخ 2022/8/9 مع المستثمر / إسماعيل سيد يونس على انشاء مشروع (ملعب كرة قدم، نادى اجتماعي، قاعة افراح،كافيه، منطقة ملاهي) وذلك على ارض الشركة الكائنة بدار السلام على مساحة 5000 متر مربع على ان يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لإقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون إيرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع 62 % من صافي الإيرادات للشركة، 38% للمستثمر **وقدتبين وجود بعض المخالفات التي شابت اجراءات التعاقد ونوضح ذلك كما يلى: -**

1) تبين ان بدء العمل الفعلي بالمشروع تم بتاريخ 4 ، 5، 6 /2022 حيث قام المستثمر المذكور بإقامة جزء من الانشاءات الخاصة بالمشروعات موضوع التعاقد (مثل ملعب كرة القدم) وتحصيل إيرادات عنها وذلك قبل إبرام التعاقد مع هذا المستثمر وقبل عمل المزايدة بالمظاريف المغلقة والبت فيها وارساء المزايدة على المستثمر المذكور بتاريخ 2022/7/31 وقبل موافقة الشركة القابضة على هذا التعاقد ونشير الى انه لم يتم تسليم الأرض للمستثمر بموجب محضر تسليم قبل قيامه بالبدء الفعلي في تنفيذ الانشاءات حتى تاريخه (2023/5) ولم يتبين لنا مدى إجراء رفع مساحي لأرض المشروع من عدمه للتحقق من صحة مساحة قطعة الارض المسلمة للمستثمر.
2) تم التعاقد مع المستثمر بموجب تأشيرة من السيد / العضو المنتدب التنفيذي للشركة على الرغم من عدم قيام (السلطة المختصة) - مجلس إدارة الشركة- حتى تاريخه (2023/5) بالموافقة على إجراءات المزايدة والتي انتهت بفوز المستثمر المذكور كما لم يتم الحصول على موافقة الشركة القابضة على تلك الإجراءات.
3) وجود العديد من الأدلة الموضوعية على ان الشركة باشرت التعاقد مع المستثمر المذكور قبل تاريخ الإعلان على مزايدة المشروع بالمظاريف المغلقة ومنها تضمين البند م/11/12 من محضر مجلس إدارة الشركة رقم (12) المنعقد بتاريخ 2022/5/9 النظر في مشروع عقد الشراكة مع المستثمر المذكور والعروض المقدمة منه ، وجود خطاب صادر من السيد اللواء المهندس / رئيس الشركة القابضة بتاريخ 2022/5/24 للشركة يتضمن بعض الملاحظات على ما جاء بمحضر مجلس إدارة الشركة رقم (12) المنعقد بتاريخ 2022/5/9 بخصوص العروض المقدمة من المستثمر المذكور ، وجود إخطار من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (12) بتاريخ 2022/5/9(م/11/12) والخاص بتكليف اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بمراجعة مشروع عقد الشراكة بين الشركة والمستثمر المذكور لإنشاء بعض المشروعات الرياضية والترفيهية والخدمية.
4) عدم قيام المستثمر المذكور بتوريد معظم الأدوات والمهمات والآلات وكافة ما أحضره الطرف الثاني وقام بتنفيذه بحالة جديدة وبفترة ضمان لا تقل عن ثلاث سنوات بالمخالفة البند رقم (4) من التعاقد المبرم معه بتاريخ 2022/8/9 وأثبت ذلك محضر المعاينة بتاريخ 2022/12/29 بمعرفة اللجنة المشكلة بالقرار الإداري رقم (317) بتاريخ

2022/10/17 بوجود ملاحظات سلبية تعتبر إخلال من الشريك بالتزاماته بإقامه وتنفيذ تلك المشروعات طبقا للشروط والمواصفات التي تحددها الشركة (سوبر لوكس).

5) تضمنت كراسة الشروط ان مدة التعاقد 15 عام وتم التعاقد مع المستثمر المذكور على ذلك الأساس في حين ان تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة انتهى بتاريخ 2022/5/11 الى ان مدة التعاقد يجب الا تزيد عن 5 سنوات ويجوز تجديد التعاقد في نهاية المدة بموافقة الطرفين.

6) عدم قيام المستثمر المذكور باستخراج التراخيص اللازمة للتشغيل من الجهات المختصة بالمخالفة بالبند السابع من التعاقد المبرم معه والمشار إليه أعلاه خاصة وأن المشروعات المتعاقد بشأنها معه ليست من ضمن النشاط الأساسي للشركة بالمخالفة للمادة 40 من النظام الأساسي لها.

7) تبين ان المشروع يعتمد بصورة أساسية على مرافق الشركة من كهرباء ومياه بالمخالفة لكراسة الشروط التي تم طرح المزايدة على أساسها والبند السابع من العقد المبرم معه وما انتهى اليه تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بتاريخ 2022/5/11 حيث تضمنوا التزام المستثمر المذكور بإدخال كافة المرافق اللازمة وتركيب عدادات كهرباء ومياه مستقلة للمشاريع على حسابه الخاص والحصول على جميع تراخيصها باسم الشركة وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروعات محل التعاقد ولم يتبين لنا الأساس الذى سوف يتم محاسبة المستثمر عليه فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء والمياه خاصة انه تدخل ضمن قراءات عدادات الشركة.

8) لم يتبين لنا مدى تحديد مواصفات وحدود مساحة قطعة الأرض المخصصة لكل مشروع من المشاريع المزمع انشاؤها من عدمه ومقارنتها بالمقايسة التقديرية التي سوف يتحملها المستثمر المذكور لتحديد مدى تناسبها مع قيمة كل ارض حيث ان القيمة التقديرية لكامل مساحة ارض المشروع لا تقل عن 50 مليون جنيه وفقا لما ورد بمحضر اللجنة الدائمة دراسة التعاقدات بالشركة بتاريخ 2022/5/11 والمشكلة بقرار مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2022/5/9 وكذا إمكانية الحكم على نسبة المشاركة (62% للشركة، 38% للمستثمر المذكور) وفقا لمساحة الأرض وقيمتها وتكلفة المشروع.

9) عدم التزام المستثمر المذكور بتوريد 30 % من قيمة المقايسة المالية المبدئية لتكاليف المشروعات المزمع انشاؤها والمقدم منه ضمن عطاؤه الفني بمبلغ 15 مليون جنيه وذلك تطبيقا للبند العاشر من العقد المبرم معه وخاصة أنه قام باستغلال المباني المملوكة للشركة.

10) قامت الشركة بتخصيص خزينة لإيرادات المشروع كما صدر امر إداري من رئيس الشركة لبعض العاملين بالشركة للقيام بالمتابعة والمراجعة للمشروع بكافة جوانبه بما في ذلك تحصيل الإيرادات والمبالغ المنصرفة منها وقد بلغ ما امكن حصره من المبالغ المنصرفة خلال الفترة منذ بدء العمل بالمشروع حتى 2023/3/31 نحو 2.218 مليون جنيه لم تقم الشركة بإثباتها بدفاترها وسجلاتها فضلا عن صرف تلك المبالغ كعهد لبعض العاملين من أجل تدبير احتياجات العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها مثل عملية القطار السريع مما يشير الى انعدام الرقابة الداخلية على إيرادات ومصروفات واموال هذا المشروع.

11) لم نتبين أسباب تضمين التعاقد المشار إليه قيام الشريك بإنشاء منطقة ملاهي بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى بالمخالفة بكراسة الشروط والتي تم طرح المزايدة على أساسهاوالتي لم تتضمن هذا النشاط.
12) لم نتبين مدى تطبيق البند الخامس من العقد المبرم مع الشريك بشأن مستحقات الجهات السيادية (ضرائب – تأمينات – وخلافه وكذا الملزم قانونا).
13) لم نواف بدورة مستندية ومحاسبية ومجموعة دفترية تفصيلية لتلك المشروعات وتحديد ربحية كل نشاط على حدة حتى يمكن الحكم على جدوى استمرار تشغيله.

مما سبق يتعين: -

أ- تحقيق الأمر بشأن ما تقدم والعرض على السلطات المختصة (مجلس إدارة الشركة – الشركة القابضة)بشأن تلك الإجراءات والتحفظ على كافة الأموال المحصلة من المشروع لحين وضع ضوابط واضحة تحكم العمل به وإعداد دورة مستندية ومحاسبية ومجموعة دفترية تفصيليةلهذا المشروع.

ب- اتخاذ ما يلزم من اجراءات فى ضوء بنود العقود المبرمة.

الرد :-

مرفق لسيادتكم مستندات المرفقة مع التنويه الى أن هذه المستندات قد اشتركت فى اعدادها للعرض على الجهاز العريق عدة قطاعات داخل الشركة قانونية وتجارية وشئون مجلس الادارة ولا يسعنا الا تقديم عظيم الامتنان الى السادة مراقبى الحسابات على الاهتمام البالغ والبحث الدؤوب لمافيه صالح الشركة العامة بوجه عام وحسن وسلامة الاجراءات بوجه خاص0 (مرفق تتابع الاجراءات بواقع ثمانية وأربعون ورقة) 0

ثانياً : بالنسبة للاجراءات التى قامت بها الشركة العامة نحو اقامة مشروعات لتعظيم الاستفادة من أرض الشركة بدار السلام الغير مستغلة الاستغلال الامثل فأننا نقرر للسادة مراقبى الحسابات أن المشروع حظى بجميع أنواع الاجراءات الممكنة على النحو التالى 0

1 - بتاريخ 2022/3/21 تقدم كل قيادات الشركة تقريباً قانونية ومراجعة وتموين ومالية وفنية وتنفيذيه بطلب الى السيد اللواء مهندس العضو المنتدب التنفيذى أنه نظراً لضعف السيولة النقدية المتوفرة بالشركة مع امتلاكها أصول عديدة غير مستغلة الاستغلال الامثل وعليه تقدموا باقتراح باستغلال أرض الشركة بنظام المشاركة لانشاء مشاريع استثمارية وذلك بنظام حق الانتفاع تعود بالعائد النقدى للشركة مثل (محلات تجارية - قاعة أفراح - كافية) حيث أشر سيادته على الطلب بذات التاريخ للعرض على مجلس الادارة 0

وبجلسة مجلس الادارة رقم 11 بتاريخ 202/3/22 بعد عرض الموضوع على المجلس وبالمناقشة صدر قرار مجلس الادارة الاتى نصه :-

اعتماد الموافقة على الموضوع لحين العرض على الشركة القابضة للافادة بالرأى 0

حيث تم عرض الامر على الشركة القابضة التى استقر رأيها على عمل جمعية عمومية غير عادية لمناقشة الموضوع بالبت فيه 0

حيث اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية للشركة العامة بتاريخ 2022/4/6 وعقب المناقشات والمداولات قررت الجمعية الاتى حرفيا :-

الموافقة على تعظيم الاستفادة من أرض الشركة بدار السلام وذلك بنظام المشاركة مع الغير لانشاء مشايع استثمارية بنظام حق الانتفاع تعود بالعائد النقدى للشركة 0

وفى حينه وبعد صدور الموافقات سالفة الذكر فقد رأت الشركة عبر الممثل القانونى لها العضو المنتدب التنفيذى توافر حالة الضرورة وحالة الاستعجال القصوى للمضى قدما نحو البحث عن مصادر للايرادات النقدية واقامة المشروع سالف الذكر وتتمثل حالة الضرورة فى الاتى :-

1- عدم وجود سيولة نقدية دائمة داخل الشركة فى حينه بل عدم وجود منظور لتوافر هذه السيولة بصفة مستمرة مستقبلاً 0

2 - وجود مديونيات بعشرات بل مئات الملايين للجهات السيادية ضرائب - مطالبات قضائية - تأمينات اجتماعية وبالنسبة للتأمينات الاجتماعية تم تحريك جنحة تبديد حصة العامل ضد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب الاسبق لعدم السداد وتم صدور أحكام بالحبس ضده 0

3 - وجود مديونيات للجهات والمصالح الحكومية بعشرات الملايين على سبيل المثال لا الحصر حوالى ثمانون مليون لهيئة حماية الشواطىء وحوالى أربعون مليون لهيئة السد العالى وثلاثون مليون لمصلحة المكيانيكا وثلاثون مليون لجهاز شمال سيناء 0

4 - وجود مديونيات وحجوزات لصالح المقاولين والاشخاص بعشرات الملايين 0

5 - وجود حجوزات قضائية لصالح بعض هذه الجهات والاشخاص على جميع البنوك المتعامل معها مع الشركة وعلى جميع بنوك الجمهورية وبعض معدات وأدوات الشركة 0

6 - عجز الشركة عن توفير مرتبات العاملين لديها مما ينبىء بحدوث اضرابات ووقفات احتجاجية وتهجم على قيادات الشركة بل وتراكم مديونيات المرافق مثل الكهرباء والمياه على الشركة وعدم سدادها 0

7 - عجز الشركة عن توفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها نحو تختيم المشروعات القديمة المتعاقد عليها مع الجهات الحكومية مما ينبىء بسحب هذه الاعمال وبالرجوع على الشركة بفروق الاسعار والتعويضات والغرامات 0

وازاء هذا الواقع الذى يمثل حالة ضرورة وحالة الاستعجال القصوى :-

كان لزاما على الشركة الاسراع فى البحث والتنفيذ على مصادر تمويلية حالة عاجلة ودائمة 0

وعليه وجه العضو المنتدب التنفيذى بالاسراع فى تفعيل المشروع الذى صدرت له موافقات ويستطيع بذاته ايجاد مصادر تمويلية معقولة ودائمة تعتبر موارد حقيقة للشركة 0

وبالرجوع فى حينه الى نصوص قانون المناقصات والمزيدات الحكومية رقم 182 لسنة 2018 ونصوص القانون المدنى وجد أنه قد احتوى من الاجراءات فى التعاقدات والتى عالجت حالة الضرورة وحالة الاستعجال القصوى النحو التالى 0

حيث تنص المادة 80 من القانون رقم 182 لسنة 2018 على الاتى :-

(يجوز التعامل بالاتفاق المباشر على العقارات بالبيع أو بالتاجير أو الترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال فى حالات الضرورة لتحقيق اعتبارات اجتماعية أو اقتصادية تقتضيها المصلحة العامة 000000) ونفس المبدأ وارد بالمادة 76 من القانون سالف الذكر 0

وبهدى من ذات القانون فى المادة 30 منه والتى أوجبت ضرورة دراسة أسعار السوق للحصول على عروض أسعار واختيار التعاقد مع أمثالها والذى يحقق أعلى مصلحة للجهة الادارية 0

وكذلك بما ورد بالمادة 209 فقرة 2 من القانون المدنى والتى تنص على الاتى :-

(2000000000 ويجوز فى حالة الاستعجال أن ينفذ الدائن الالتزام على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء) 0

وعليه وفى حينه وجة العضو المنتدب التنفيذى قطاعات الشركة المعنية بضرورة احضار عروض أسعار بنسب المشاركة للحصول على أعلى عرض لصالح الشركة حيث تم الحصول على عدة عروض تبين أن أفضلها من حيث السعر والملاءه المالية والخبرة اللازمة هو العرض المقدم من السيد أسماعيل سيد يونس حيث وجه السيد اللواء مهندس العضو المنتدب التنفيذى فى حينه الى عمل مشروع تعاقد يحفظ جميع حقوق الشركة فى ضوء قرارات مجلس الادارة سالفة الذكر وقرارات الجمعية العمومية لعرض مشروع التعاقد على مجلس ادارة الشركة 0

وليس من نافلة القول أو التزيد فى العرض على الجهاز العريق أنه على الرغم من أن التعاقد بطريق الاتفاق المباشر له ما يبرره من توافر حالة الضرورة والاستعجال القصوى وفق نصوص القانون رقم 182 لسنة 2018 والقانون المدنى الا أن التطبيق العملى لما تم من حاله مماثله تم فيها التعاقد بطريقة الاتفاق المباشر ونورد على سبيل المثال لا الحصر الحاله الاتية 0

حالة التعاقد مع شركة ثرى زونز للمقاولات بخصوص عملية انشاء خمسة كيلو متر بالقطار السريع تم الاتفاق مع الشركة سالفة الذكر كمقاول باطن من الشركة العامة بطريق الانفاق المباشر لان العقد وان كان عقد مقاولة الانه يختلط بمفهوم الشراكة حيث قام المقاول من الباطن بدراسة العملية وتقديم العطاء باسم الشركة وسداد التأمين النهائى من أمواله قبل التعاقد مما يعتبر مبررات تخرج العقد من مفهوم عقد المقاولة (والذى نظم اجراءاته المناقصة العامة والمحدودة) الى مفهوم الشراكة وتم اعتماد العقد من مجلس ادارة الشركة العامة ومن الشركة القابضة ولم يبدى الجهاز العريق أى ملحوظة عليه 0

وبالعودة الى عرض مشروع التعاقد موضوع الملاحظات على مجلس الادارة بجلسة رقم 12 بتاريخ 2022/5/9 (وعلى الرغم من المبررات القانونية التى تدعمه) 0

قرر المجلس :- احالة مشروع العقد والمعروض المقدم الى لجنة التعاقدات الدائمة بالشركة للدراسة وموافاة المجلس بمحضر اللجنة لاخذ القرار واتمام التعاقد من عدمه عرض مشروع العقد والعروض المقدمة على الشركة القابضة للافادة بالرأى لاتمام التعاقد من عدمه 0

وهنا لابد من تسجيل ملحوظة هامة للجهاز العريق أنه يوجد فرق بين قرارات متحمل المسئولية العضو المنتدب التنفيذى الذى فى رقبته عبء الوفاء بالتزامات الشركة وبين قرارات التنظير عليها 0

وبتاريخ 2022/5/11 ورد تقرير اللجنة الدائمة سالفة الذكر بقرار مجلس الادارة وفق الوارد به من توصيات 0

وبتاريخ معاصر ورد كتاب الشركة القابضة ولعل ابرز ما جاء بهما من ملاحظات هى ضرورة عمل مزايدة بالمظاريف المغلقة لاسناد المشروع للغير وحيث لم تملك الشركة والحال كذلك الا الاستجابة لعدم وجود مصلحة لاحد أو مع أحد الا مصلحة الشركة 0

حيث شرعت الشركة عبر قطاعاتها المختلفة فى عمل اجراءات المزايدة على النحو التالى :-

1 ـ عمل اعلان عن المزايدة بأحدى الجرائد واسعة الانتشار طبقا لنص المادة 20 من القانون 182 لسنة 2018 0

2 ـ اعداد كراسة الشروط والمواصفات بنظام المظروفين الفنى والمالى طبقا لنصوص القانون سالف الذكر وفق جميع البنود التفصيلية التى تحفظ حقوق الشركة 0

3 ـ اصدار القرار الادارى رقم 210 بتاريخ 2022/7/3 لتكوين لجنة ذات عناصر فنية وحسابية وقانونية لفتح المظاريف والبت (قانونية تماما لكون الحظر الوارد على عدم ازدواجية اللجان خاص بالمناقصات العامة فقط) 0

وبالفعل باشرت اللجنة أعمالها وفق محاضرها الخاصة بفتح المظاريف الفنية والبت فى المظاريف الفنية وعمل مذكرة بأسباب رفض وقبول العروض الفنية وعرض هذه المذكرة بلوحة اعلانات الشركة واحترام الاجل المضروب للاعتراضات وفقا للقانون وعقب جميع هذه الاجراءات والمعروضة على الجهاز العريق بالمستندات قامت اللجنة بفض الظاريف المالية للعروض المقبولة فنيا وقامت بممارسة العرض المقبول فنيا للنزول بنسبة المشارك والارتفاع بنسبة الشركة ونجحت فى ذلك وقامت بعمل محضر البت وأوصت السلطة المختصة بقبول العرض بعد الممارسة حيث أنه الاعلى لصالح الشركة وموافق للشروط والمواصفات 0

وليس من التزيد أيضا لفت نظر الجهاز العريق الى أن اللجنة التى قامت بفتح المظاريف المالية والبت برئاسة نائب رئيس الشركة لقطاعات التنفيذ ليس من مصلحتها على الاطلاق محاباة طرف على حساب طرف فجميع الاجراءات معروضة على الجهاز العريق كما أن العضو المنتدب فى حينه وجه وبحق بالشفافية والنزاهة التامة وأن أفضل العروض المقدمة من الناحية الفنية والمالية هى التى ينبغى أن تحوز بالفوز بالمزايدة لتحقيق أفضل نتيجة لصالح الشركة 0

حيث تم عرض الاجراءات كاملة على مجلس الادارة بجلسته رقم 3 بتاريخ 2022/10/30 حيث صدر قرار المجلس التالى :-

ارجاء الموضوع لتقديم كل اجراءات ما قبل التعاقد لمجلس الادارة 0

حيث تم عرض الموضوع لاحقا على المجلس وكان قرار المجلس ذات القرار السابق (حيث لم يصدر حتى تاريخه قرار بالرفض أو القبول للاجراءات) 0

ولعل العرض السابق والمؤيد بالاجراءات ونصوص القانون والمستندات يجيب وبدقة عن كل ما أثير بالملاحظات من صورية الاجراءات من عدمه ويوضح أن الشركة عبر قطاعاتها المختلفة لم تالوا جهداً فى القيام باجراءات حقيقة وليست صورية بكافة أشكال التعاقد لمحاولة النهوض بالشركة من عثرتها 0

- بالنسبة لما ورد أيضا من ملاحظة عن وجود بند 30% داخل تعاقد المستثمر فنحيل الجهاز العريق على ما ورد بمذكرة المستشار القانونى من أسباب والتى حظيت بموافقة العضو المنتدب منعاً للاطالة على الجهاز العريق 0
- وبالنسبة لما ورد من ملاحظة أن مدة التعاقد خمسة عشر سنة بالمخالفة لتوصية اللجنة الدائمة للتعاقدات فأن القامون 182 لسنة 2018 لايوجد به نص يحدد المدة القصوى للتعاقد فى مثل حالات المشاركة كما أن اللجنة المشار اليها لم تتطرق الى تحديد مدة قصوى بل نص توصياتها يؤكد العكس كما أن طبيعة المشاركة وما تستلزمه من ضخ أموال بقيم عالية وتحصيلها حسب نشاط المشروع مجزئة يستلزم فترات زمنية مثل الفترة الواردة بكراسة الشروط والمواصفات كما أن جميع المشروعات المماثلة لها فترات مماثلة وأطول من ذلك والاخير أنه لايوجد نص قانونى يحدد المدة القصوى وانما هى متروكة لاتفاق الطرفين 0
- بالنسبة لما ورد من ملحوظة عن وجود مبانى داخلة فى المشروع فأننا نهيب بالجهاز العريق مراجعة كراسة الشروط والمواصفات للتاكد من أن المشروع ينصب على الارض الفضاء والمبانى المقامة بمعرفة الشركة لاقامة المشروع على الارض الفضاء أو لتجهيز هذه المبانى لخدمة المشروع وبالتالى لا مخالفة فى ذلك 0

- بالنسبة للتراخيص فهى على عاتق المشارك وجارى البدء فى استخراجها ومتابعة تنفيذ المشارك لذلك 0

وعليه ومن جميع ما سبق وبخصوص الشق القانونى فيما ورد من ملاحظات بمعزل عن الشق المالى والتنفيذى وحسب ما عودنا عليه الجهاز العريق من الفهم الصحيح للواقع والقانون نضع بين يديه الحقائق سالفة الذكر وبأطمئنان كامل للاحاطة والتنبيه بعمل اللازم على جميع المستويات 0

- لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيافي 2022/12/31 والمتوقف نشاطه منذ أكثر من 10 سنواتنظراً لعدم قيام الشركةبموافاتنا بالمستندات او الشهادات المؤيدة لصحة تلك الارصدة وكذا اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأنها**وذلك على النحو الاتي: -**

1- لم يتم جرد كلا من الأصول ، المخزون المملوكة للشركة بفرع ليبيا والبالغ قيمتهما نحو 292 ألف جنيه ، 2.106 مليون جنيه على الترتيب اعتبار من 2013/12/25 نظرا للظروف الامنية التي تمر بها دولة ليبيا الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة ارصدتهماونشير الى أنمعظم أصول الفرع وكافة أصناف المخزون المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقد والضياع والاستيلاء والسرقة ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لها بقيمتها الاستردادية بالمخالفة للفقرة (63) من المعيار المحاسبي المصري رقم 10 – الأصول الثابتة واهلاكاتها ، الفقرات (14،12،9،8) من المعيار المحاسبي المصري رقم 31 – اضمحلال قيمة الأصول- ، دون أن تقوم الشركة بإعادة تقييم المخزون في ضوء الفقرة (28) من المعيار المحاسبي المصري رقم (2) -المخزون- خاصة في ظل وجود العديد من الدلالات والمؤشرات والأدلة الموضوعية على ان هذه الاصول قد اضمحلت وكذا التأكد من عدم إمكانية استرداد تكلفة هذا المخزون مما ترتب عليه ظهور قيمة هذه الأصول والمخزون على غير حقيقتها في تاريخ الميزانية بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها او استخدامها .

يتعين بحث ودراسة ما تقدممع ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي لهذا لأصناف (الأصول والمخزون)للوقوف على طبيعتهامع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأصول لتحديد خسائر الاضمحلال في2023/3/31 وإعادة تقييم المخزون وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

الرد :-

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من 2013/12/25 نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الاوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الاوضاع الامنية مع الاحاطة بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات 0

2- عدم قيام الشركة بموافاتنا ببيان تحليلي لأرصدة حسابات العملاء ، مدينون والارصدة المدينة الأخرى ، الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى الخاصة بالفرع والبالغ قيمتها في 2023/3/31 نحو 30.813 مليون جنيه ، 18.284 مليون جنيه ، 50.153 مليون جنيه على الترتيب وكذا عدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لها كما لم يتم إجراء اية مطابقات او مصادقات بشأنها في تاريخ الميزانية الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة ونشير الى ان كافة تلك الأرصدة متوقفة بالكامل ومرحلة منذ عام 2014نظرا للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (العملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي) خاصة في ظل وجود دليل موضوعي على ان هذه المبالغ قد اضمحلت نتيجة للظروف والاحداث الامنية بدولة ليبيا والتي مازالت مستمرة حتى الان بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (47)-الادوات المالية.

يتعين ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي بتلك الأرصدة والمستندات المؤيدة لها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمةالأرصدة المدينة (عملاء، مدينون)لتحديد خسائر الاضمحلال في 2023/3/31 واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التيتكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

الرد :-

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من 2013/12/25 نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الاوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الاوضاع الامنية مع الاحاطة بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات 0

3- عدم حصول الشركة على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة حساب النقدية بالبنوك المتواجدة بفرع ليبيا والبالغ قيمتها في2023/3/31 نحو 6.826 مليون جنيه الامر الذيلم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

يتعين موافاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة لصحة أرصدة النقدية المتواجدة لدى تلك البنوك في تاريخ المركز المالي للشركة حتى يمكن لنا التحقق من صحتها.

الرد :-

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من 2013/12/25 نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الاوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الاوضاع الامنية مع الاحاطة بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات 0

4- تم إدراج أرصدة فرع ليبيا بالأرصدة الدفترية التي تم تقييمها على أسعار الصرف منذ توقف النشاط بفرع ليبيا 2014 دون الأخذ في الاعتبار تغير أسعار الصرف بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (13) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في 2023/3/31 وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ذلك الالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن.

الرد :-

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من 2013/12/25 نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الاوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الاوضاع الامنية مع الاحاطة بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات 0

5- اختلاف رصيد جارى المركز الرئيسي بمصر مع رصيد جارى فرع ليبيا بفرق قدره نحو 11.964 مليون جنيه حتى 2023/3/31 فضلا عن سابق قيام الشركة بتسوية مبلغ 9 مليون جنيه على حساب المصروفات منذ عدة سنوات بناء على قرار مجلس إدارة الشركة المنعقد برقم 16 بتاريخ 2015/4/28 بدون وجود المستندات المؤيدة لهذه التسوية.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وموافاتنا بالمستندات المؤيدة للتسوية السابق إجرائها في هذا الشأن.

الرد :-

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من 2013/12/25 نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الاوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الاوضاع الامنية مع الاحاطة بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات 0

6- تضمنت المخصصات نحو 8.169 مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به في حين بلغت إجمالي المديونيات المتوقفة والمرحلة منذ عدة سنوات (عام 2014 وما بعده)بالفرع نحو 49.097 مليون جنيه (30.813 مليون جنيه بحساب العملاء، 18.284 مليون جنيه بحساب المدينون والارصدة المدينة الأخرى) لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المديونيات المستحقة للشركة وتخص فرع ليبيا والإجراءات المتخذة بشأن تحصيلها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به لمواجهة المديونيات المتوقفة عن السداد مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

الرد :-

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من 2013/12/25 نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الاوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الاوضاع الامنية مع الاحاطة بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات 0

- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في 2023/3/31 وجود عجز في رأس المال العامل بنحو432.829 مليون جنيه فضلا عن وجود خسائر مرحلة بنحو511.726مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجؤها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو 99.422 مليون جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورةووضع الحلول لمعالجة الخلل في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم الإيرادات بما يساهم في استهلاك قيمة الخسائر المرحلة ودعم السيولة النقدية.

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 721 لسنة 2020 من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال في قيمة الاصول والافصاحات المطلوبة ومن أمثلة ذلك عدم الإفصاح عن كافة الحجوزات على أصول الشركة و حساباتها بالبنوك ، عدم الإفصاح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت بالاعتماد بالمخالفة للفقرة رقم (17) من المعيار المحاسبي المصري رقم (7) ،عدم الإفصاح عن آجال استحقاق الودائع البالغة في 2023/3/31 نحو 12.297 مليون جنيه لبيان مدى اتفاقها مع تعريف النقدية وما في حكمها وفقا لمتطلبات الفقرة (6) من المعيار المحاسبي المصري رقم (4) ، عدم الإفصاح عن أهداف وأساليب إدارة رأس مال الشركة وفقا لمتطلبات الفقرة (24/أ) ، (24/ب) من المعيار المحاسبي المصري رقم (1) خاصة في ظل وجود رأس مال عامل بالسالب بنحو 438.727مليون جنيه وخسائر مرحلة بنحو 511.726 مليون جنيه .

يتعين الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية المشار اليها.

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة عن الفترة محل الفحص بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (1) بخصوص عرض القوائم المالية.

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم المالية.

- ورد بالإيضاح رقم (28) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير 2020 والتي أثرت بالسلب علي كافة الانشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصري بخصوص تحديد حدود قصوي للسحب والايداع بالبنوك الامر الذي أدي الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الاراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير علي معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدي الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها.

وإذا ما أخذ في الاعتبار كافة التسويات اللازمة والملاحظات الواردة بهذا التقرير وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لها في 2023/3/31 وعن نتيجة نشاطها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في 2023/3/31 وطبقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة.

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب / ايهاب محمود قدرى